جامعة د/ مولاي الطاهر – سعيدة-
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الاجتماعية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر ***LMD*** تخصص إدارة العمليات والإنتاج

بعنـــــــوان

سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر

إعداد الطالب:
موخلوة أحمد

إشراف الأستاذة:
د/ دربال أمينة

أعضاء لجنة المناقشـــة

أ/ الهاشمي الطيب..... رئيســـــا

أ/ نزعي عز الدين..... مناقشـــــا

د/ دربال أمينة..... مشرفـــــا

السنة الجامعية: 1438/1437هـ 2017/2016م

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

شكر وتقدير

الحمد لله تعالى كما يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه

وأشكره على نعمه التي لا تعد ولا تحصى

والصلاة والسلام على رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم

على سيدنا محمد رسوله وخاتم أنبيائه وحبيبه وعلى آله وصحبه أجمعين

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان بالجميل..

إلى الأستاذة والمشرفة على هذه المذكرة

دربال أمينة على توجيهاتها السديدة

وإلى الأستاذ الهاشمي الطيب

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء اللجنة المناقشة..

على إثراء وتصويب وتقويم هذا البحث

وشكر خاص إلى

السيد مدير مؤسسة إعادة التربية والتأهيل بولاية سعيدة

وإلى كل من أعانني على إنجاز هذا البحث

فلهم مني جميعا جزيل الشكر والامتنان

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى والدي الكريمين

وإلى كل أفراد عائلتي، إخوتي وأخواتي

وإلى جدتي العزيزة

كما اهديها إلى روح أخي الفقيد جدار جمال ..

أدعو الله أن يسكنه فسيح جناته

إلى زملائي وزميلاتي بالعمل والحياة اليومية

إلى جميع دفعة (2016/ 2017)

إلى جميع هؤلاء أتشرف بهذا الإهداء دون استثناء

أحمد

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، وهذا بالتطرق إلى قدرة السياسات الحكومية على التحكم في عوامل المؤسسة وتفعيل أداء هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية للتمكن من توفير البيئة الملاءمة للبروز المقاولاتي.

اشتملت عينة الدراسة على (37) مؤسسة لولاية سعيدة في كل من سونلغار (***SONALGAZ***)، العقار، الخدمات، حيث تم توزيع استبيان، وأظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر لها دور إيجابي وفعال، وقد تم تأكيد ذلك في النتائج باستخدام (***SPSS***) والذي توصلنا من خلاله إلى أهم توصيات البحث وهو أن تطور دعم المقاولاتية في الجزائر يجب أن يرتكز على سياسة شاملة يشترك فيها جميع الفاعلين، وتوفير بيئة أعمال شفافة ومشجعة على التوجه والنجاح المقاولاتي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قائمة المحتويات

مقدمة عامة

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية

المبحث الأول: مفهوم المقاول والمقاولاتية

المبحث الثاني: سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

المبحث الأول: أدوات الدراسة

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة النتائج

خاتمة عامة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قائمـة الجـداول

الرقم	العنـــوان	الصفحة
01	الجنس	38
02	السن	39
03	المستوى التعليمي	40
04	الشهادات المتحصل عليها	41
05	الشكل القانوني للمؤسسة	41
06	يمثل توزيع أفراد العينة حسب قطاع النشاط	42
07	عمر المؤسسة	43
08	عدد العمال	43
09	مؤسسة الدعم التي تتعامل معها	44
10	حالة المؤسسة	44
11	الرغبة في الخروج من البطالة	45
12	هدف الحصول على الربح	45
13	الرغبة في الاستقلالية	46
14	الرغبة في المقاولة وتحمل المخاطرة	46
15	الاستفادة من الامتيازات التي تمنحها الحكومة	47
16	القدرة على تحمل المسؤولية	47
17	سهولة الحصول على التمويل	48
18	بساطة الإجراءات الإدارية	48
19	النظام الجبائي المشجع	49
20	هيئات دعم ومرافقة إنشاء المؤسسات و حاضنات الإعمال :	49
21	شخصية المقاول	50
22	مستوى تطور المجتمع والنمو الاقتصادي	50
23	الثقافة السائدة في المجتمع ومدى تشجيعها للمقاولين	51
24	نظام التعليم السائد	51
25	النصح، التكوين والمتابعة	52
26	المساعدة في الحصول على التمويل	52
27	المساعدة في دراسة جدوى المشروع	53
28	وضع الشروط والمعايير الواجب توفرها في المقاول	53
29	تحقيق الأهداف المسطرة	54
30	الالتزام برد الديون	54
31	الالتزام بدفع الرواتب للموظفين في الوقت المحدد	54
32	الحصول على الأرباح	55
33	توسيع المؤسسة	55
34	التوقف عن نشاط المؤسسة	56

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قائمـة الأشكال

الرقم	العنـــوان	الصفحة
01	هيكـل المـالي للتمويـل الثنـائي المعتمـد مـن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	10
02	هيكـل المـالي للتمويـل الثلاثـي المعتمـد مـن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	10
03	هيكـل المـالي للتمويـل الثلاثـي المعتمـد مـن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	16
04	هياكل التمويل بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	21
05	نموذج الدراسة	37

قائمـة الملاحق

الرقم	العنـــوان	الصفحة
01	الاستبيان	67

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فهرس المحتويات

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

ملخص

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

فهرس المحتويات

مقدمة عامة ..... أ/ج

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية

المبحث الأول: مفهوم المقاول والمقاولاتية..... 02

1- تعريف المقاول..... 02

2- تعريف المقاولاتية 05

المبحث الثاني: سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر 07

أ- هيئات الدعم 07

أولا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (***ANDI***) 07

ثانيا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (***ANSEJ***)..... 08

ثالثا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (***CNAC***) 13

رابعا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (***ANGEM***) 19

ب- هيئات المرافقة 22

أولا: مشاتل المؤسسات 22

ثانيا: مراكز التسهيل 23

ثالثا: حاضنات الأعمال 25

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثالث: الدراسات السابقة 30
1- دراسة محمد قوجيل (2016/2015)..... 30
2- دراسة دباح نادية 31
3- دراسة لفقير حمزة..... 32
4- دراسة (***EAN-PIERRE BOISSIN et Al***)..... 33
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية
المبحث الأول: أدوات الدراسة 37
1- نموذج الدراسة 37
2- الإطار الزماني والمكاني..... 37
3- المنهج 37
4- أدوات جمع البيانات..... 37
المبحث الثاني: تحليل ومناقشة النتائج 38
1- المعلومات الشخصية للمقاول 38
2- دوافع إنشاء مؤسسة 45
3- العوامل المشجعة في إنجاح المؤسسات المصغرة 48
4- دور هيئات دعم ومرافقة إنشاء المؤسسات 52
5- مؤشرات وعوامل النجاح لإنشاء المقاولاتية 54
خاتمة عامة 59
قائمة الصادر والمراجع 62
ملاحق..... 67

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

مقدمة عامة:

تعتبر المقاولاتية من أهم مجالات الأعمال التي تزيد الإهتمام بها في جل دول العالم حيث أصبحت أبرز منبع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد السواء والتي غالبا ما تقرن بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعتبر أهم قاطرات نمو المجتمع، وفي الجزائر قامت الدولة بتبني إستراتيجية هامة قامت من خلالها بمنح إمتيازات ضريبية واقتصادية للشباب الراغبين في ممارسة مقاولة خاصة بهم من خلال إنشاء أجهزة دعم وترقية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لكن بالرغم من الجهود التي قامت بها الدولة حيال هذا النوع من المؤسسات إلى أنها تواجه العديد من المشكلات.

ويكفي أن العديد من الإحصائيات تشير إلى أن نسبة كبيرة جدا من المؤسسات الصغيرة تزول أو تخرج من السوق خلال السنوات الأولى من بداية نشاطها و تسجل المؤسسات غير المستفيدة من الدعم و المرافقة النسبة الأكبر و بالتالي فإن عملية مرافقتها و دعمها خاصة في السنوات الأولى من إنشائها و بداية نموها يعد أمرا ضروريا.

إشكالية الدراسة:

بالرغم من الجهود و الإمكانات الموضوعة في هذا الإطار إلا أن الإحصائيات أظهرت الفارق الكبير بين الأهداف المسطرة من وراء البرامج الموضوعة لدعم المقاولاتية و النتائج المحصلة و عليه تأتي إشكالية دراستنا كالأتي:

ما هو دور سياسات دعم المقاولاتية في إنشاء و تنمية المؤسسات المصغرة ؟

فرضية الدراسة:

يتطلب تحليل الإشكالية الدراسة إختبار صحة الفرضية التالية: لسياسات الدعم والمرافقة دور كبير في إنشاء و تنمية المؤسسات المصغرة دراسة حالة عنه من ولاية سعيدة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور الأساليب و السياسات التي تتبعها الدولة من أجل محاربة البطالة، وذلك من خلال هيأت الدعم و المرافقة حيث تقوم بدعم ومرافقة المشروعات الصغيرة والمصغرة في الجزائر من مجرد أفكار وأراء إلى حقيقة مجسدة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

في الواقع من خلال الامتيازات والتحفيزات الممنوحة، بالإضافة إلى وصاية الدولة على هذه المشروعات حتى تتمكن من كسب الخبرة اللازمة في السوق.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من ضرورة تفعيل دور هاته الهيئات و كذا إبراز أهم المشاكل التي تقف حائلا دون تقدم هذا القطاع، إذ لابد للمؤسسات المصغرة أن تجد الدعم و المساندة التي تجعلها قادرة على نمو والبقاء.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوضعي في دراسة دور سياسات الدعم و المرافقة في تنمية المؤسسات المصغرة بالجزائر، وذلك بالاعتماد على المصادر الرسمية من الوزارة الوصية و بعض المراجع الأخرى ذات الصلة، بالإضافة إلى الاعتماد على أسلوب المقابلة و طرح للأسئلة من أجل تفهم الوضع والوصول إلى النتائج.

مبررات اختبار الموضوع:

- الاهتمام المتزايد الذي يحظى به موضوع المقاولاتية من طرف الكثير من الباحثين والاقتصاديين وحكومات مختلف الدول المتقدمة و النامية على حد السواء.
- قلة الدراسات التي تناولت الموضوع في الجزائر إذا ما نظرنا بالعدد المتزايد للدراسات المقدمة في البلدان المجاورة.
- الرغبة في الإطلاع على هذا الموضوع باعتبارنا جيل المستقبل في هذا القطاع.

هيكل الدراسة:

تم دراسة هذا الموضوع بالاعتماد علي منهجية (***IMRAD***) وذلك من خلال فصلين منفصلين حيث تناول الفصل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية وذلك من خلال ثلاث مباحث خصصنا أولها إلى المفهوم المقاول والمقاولاتية و الثاني نطرقها فيه سياسات دعم المقاولاتية بالجزائر أما الثالث عرضنا فيه أهم الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني: الدراسة القياسية من خلال مبحثين، المبحث الأول:منهجية الدراسة وأدواتها، أما المبحث الثاني: النتائج ومناقشتها حيث قمنا بدراسة وصفية تحليلية لدور سياسات دعم المقاولاتية بالجزائر وهذا بالاعتماد على استبيان موجه لمجموعة من المقاولين لولاية سعيدة، وانتهينا بعرض أهم الاستنتاجات المتوصل إليها.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تمهيد:

أصبحت **المقاولاتية** مفهوم شائع الاستعمال والتداول بشكل واسع، حيث باتت تعرف حاليا كمجال للبحث، ونظرا لأهميتها المتزايدة أصبحت كل من الحكومات والباحثين والجامعيين والمجتمع بشكل عام يهتمون أكثر بتطور المقاولين ومؤسساتهم، وبقدرتهم على البقاء والنمو، ويمكن تفسير هذا الاهتمام الزائد في قدرتها (المقاولاتية) على رفع في مستويات الإنتاج، وزيادة العائدات الناتجة عن النشاط المؤسسات الجديدة التي تم إنشاءها، تجديد النسيج الاقتصادي من خلال تعويض المؤسسات الفاشلة وإعادة التوازن للأسواق، بالإضافة إلى دورها الكبير في تشجيع الابتكار عن طريق إنشاء مؤسسات مبتكرة جديدة، يمتد تأثيرها ليشمل وسيلة لإعادة الاندماج الاجتماعي للعمال من خلال ما توفره من مناصب الشغل.

كما أن مفهوم **المقاولاتية** أخذ مفهوم واسع خاصة في السنوات الأخيرة، ولازال في تزايد مستمر منذ بداية الثمانينات إلى وقتنا الحاضر، حيث مسَ هذا الموضوع عدد كبير من البلدان العالم التي أصبحت ترى في عملية إنشاء مؤسسات محركاً للتطور الاقتصادي، وبذلك تم نفض الغبار عن مختلف الأعمال التي تناولت **المقاولاتية** خلال مختلف الحقبات الزمنية التي مرّ بها الاقتصاد العالمي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول: مفهوم المقاول والمقاولاتية

لقد ازداد الاهتمام الباحثين بدراسة روح **المقاولاتية** نظرا لأهميتها الكبيرة في تدعيم وتشجيع المقاولاتية، ولأن المصطلح ما زال محل البحث المتواصل لم يتم التوصل إلى اتفاق حول إيجاد تعريف موحد وشامل له.

والمقاولاتية هي عبارة واسعة الدلالات والمعاني تتعدى في مفهومها عملية إنشاء مؤسسات فردية، حيث حسب رأي المختصين في الإتحاد الأوروبي بتدريس المقاولاتية:" يجب أن لا تنحصر المقاولاتية فقط في عملية إنشاء المؤسسات، بل يجب النظر إليها كموقف عام يمكن استعماله بفائدة من طرف كل فرد في حياته اليومية وفي كل نشاطات المهنية، لتشمل تطوير الكفاءات الفردية في تقبل إمكانية التغيير بروح منفتحة مما يمكن للأفراد من تطوير أنفسهم"[1]، واكتساب مهارات جديدة ناتجة عن انتقال للميدان العالمي وتجريب الأفكار الجديدة، وبالتالي كسر حاجز الخوف من التغيير واكتساب مرونة في التعامل مع المستجدات[2].

نشير إلى أن المقاولاتية وإنشاء مؤسسة يمكن أن تقودنا إلى طرح أسئلة جد هامة وجوهرية، والأكيد تكون ضمن الأسئلة التالية: ماذا نعني **بالمقاول؟** ما هي **المقاولاتية؟** وما هو الفرق بين **المقاولاتية** وإنشاء مؤسسة؟

1- تعريف المقاول:

لقد تطور تعريف المقاول بالموازاة مع التطور الاقتصادي، لذا فقد اختلفت التعاريف التي أعطيت له، فمصطلح **المقاول** (***Entrepreneur***) ظهر في فرنسا خلال القرن السادس عشر وهي كلمة مشتقة من **الفعل** (***Enreprender***) والذي معناه **باشر،**

---

[1]- Anne-Françoise Lambert, Jean Donnay et autres, Réalisation d'une boite a outils pédagogique qui contribuent au développement de l'esprit d'entreprendre à l'attention des enseignants et étudiants de l'enseignement secondaire, Mai, 2005, P16. Sur le site: www.freefondation.be (25/12/2010)

[2]- Robert Wtterwulghe, La PME une entreprise humaine, De Boeck Université, Paris, 1998, P41

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

التزم، تعهد وبالنسبة للغة الانجليزية فإن تستعمل نفس الكلمة (***Entrepreneur***) للدلالة على نفس المعنى في اللغة الفرنسية.

عرّف **القاموس العام للتجارة** الذي تم نشره سنة 1723 بباريس كل من المصطلحين (***Enreprender***) و(***Entrepreneur***) وبالشكل التالي[1]:"

أ. (***Enreprender***) تعني تحمل مسؤولية عمل ما أو مشروع أو صناعة...الخ.

ب. (***Entrepreneur***) الشخص الذي يباشر عملا أو مشروعا ما، فمثلا بدلا من أن نقول صاحب مصنع نقول مقاول صناعي.

أما في إنجلترا و في القرنين السادس عشر والسابع عشر، فقد كان المصطلح الذي يقابل مصطلح المقاول (***Entrepreneur***) هو مصطلح (***Undertaker***) أو(***Adventurer***) . ولقد عرف (Dictionary. J) كلمة (***Undertaker***) على أنه:" الشخص الذي يحاول استغلال الفرص التي تتميز بالمخاطرة"[2].

يعتبر الاقتصادي (Cantillon. R, 1730) أول من وضع مفهوما للمقاول، ثم جاء بعده جملة من الباحثين من (Trade) و(J. B Say, 1803-1829)، وبعدها (Turgot, 1776) أمثال الفرنسية التقليدية المدرسة 1890. وكذلك كان الموضوع محل اهتمام المدرسة النمساوية وتمثل ذلك في أعمال كل من (Knight, 1921) و(Kirzner, 1973)، وكذلك (Schumpeter, 1934) و(Mises, 1949-1985)، و (Baunol, 1968)، و(Casson, 1982)، ويمكن تلخيص أهم تعاريفهم فيما يلي:

أ. (Cantillon):" المقاول هو صاحب رأس المال الذي يتحمل المخاطر الناجمة عن اللايقين البيئة.

ب. (Clelland Mc. D):" المقاول هو الشخص الديناميكي الذي يخوض مخاطر محسوبة.

ج. (Knight):" المقاول هو الذي يتصرف على أساس توقعاته لتقلبات السوق، ويتحمل اللايقين في ديناميكية عمل السوق.

---

[1]- خذري توفيق، حسين الطاهر، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: المسارات والمحددات، مداخلة 37 ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 2013، ص4.

[2]- حمزة لفقير، تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص 38 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، الجزائر،2009 ، ص16

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهنا يتفق هؤلاء الباحثون على أن المقاول يقوم بإنشاء مؤسسة أين يعمل في ظل لا يقين البيئة بصفة عامة وتقلبات الأسواق بصفة خاصة، ويتحمل المخاطر الناجمة عن ذلك (مخاطر مالية، جسدية، عائلية، نفسية).

أما **اللجنة الأوربية** عرفت المقاول كما يلي:" المقاول يمكن اعتباره ذلك (أو تلك) الفرد الذي يأخذ ويتحمل الأخطار، بجمع الموارد بشكل فعال، يبتكر في إنتاج خدمات ومنتجات بطرق إنتاج جديدة، يحدد الأهداف التي يريد بلوغها، .وذلك بتخصيصه الناجع للموارد[1].

بالرجوع إلى **قاموس** (Meniam Webster, 1988) عرّف المقاول على أنه:" الشخص الذي يستطيع تنظيم وإدارة شركته باستخدام مهارته الإدارية"[2].

وبعد التمعن مليا في التعريف المذكورة سابقا والتي تزامنت والتطور الاقتصادي يمكن تحديد تعريف للمقاول، وذلك ًبعد التمعن مليا في التعاريف المذكورة سابق كالتالي: المقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة وبشكل مستقل - إذا كان لديه الموارد الكافية- على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على أرض الواقع بالاعتماد على معلومة هامة، من أجل تحقيق عوائد مالية عن طريق المخاطرة، ويتصف بالإضافة إلى ما سبق بالجرأة، الثقة بالنفس، المعارف التسييرية، والقدرة على الإبداع. يقود التطور الاقتصادي[3].

كما يمكن تعريف المقاول على أنه:" شخص مبدع ومسير لمؤسسة صغيرة ومتوسطة يساهم بنسبة كبيرة في رأس مال المؤسسة ويقوم بدور نشيط في القرارات المتعلقة بتوجهه أو حل مشاكلها"[4].

---

[1]- كمال مرداوي، كمال زموري: الابتكار كعنصر أساسي لنجاح سيرورة المقاولتية في ظل رهانات اقتصاد السوق، مداخلة في الملتقى 40 الوطني حول المقاولتية: التكوين وفرص الأعمال، كلية علوم التسيير والاقتصاد، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، أيام 6-7-8 أفريل 2010، ص7.

[2]- بلال خلف السكارنة، الريادة وإدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، 2008، ص:41،20.

[3]- توفيق خذري، حسين الطاهر: نفس المرجع السابق، ص4.

[4]- وفاء رايس، دور التكوين في تنمية الحس المقاولاتي، مداخلة ضمن ملتقى حول المقاولاتية التكوين وفرص الأعمال، جامعة بسكرة، 6-7-8 أفريل 2010، ص10.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

2- تعريف المقاولاتية:

لا يوجد إجماع حول نظرية المقاولاتية، وكذلك حول تحديد مفهومها ومع ذلك فإن أغلب التعريفات حسب **هيسريش** و **بيتيرز** تتفقا في تعريفها على أنها:" نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل استغلال موارد وحالات معينة، تحمل المخاطرة وقبول الفشل، إنه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري، مع تحمل الأخطار المالية، النفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك، والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي"[1].

أما (Damours et Gasse) فقد اعتبر أن المقاولاتي:"... مسار الحصول على وتسيير الموارد البشرية، والمادية بهدف إنشاء وتطوير وغرس حلول تسمح بالاستجابة لحاجيات الأفراد والجماعات". وفي بحثه حول نمذجة ظاهرة المقاولاتية توصل إلى (Verstratete, 2001)[2] نتيجة أن ظاهرة المقاولاتية هي عبارة عن تواصل بين مقاول ومنظمة محركة من طرفه، وقد ميزها بثلاث أبعاد: معرفي، تنسيقي وهيكلي:

أ. **البعد الأول** هو البعد المعرفي وحسب الباحث هو نتيجة رؤية مقاولاتية عند المقاول وتتميز بفكر استراتيجي، يفسر أيضا بسرعة رد الفعل (القدرة الفرد على ترجمة الأحداث، فهم ما يجب فعله من خلال ما حدث)، والتعلم (نتيجة التجربة السابقة والحالية، معارف، استعدادات، حالات الخضوع لتأثير الميولات، الانفعالات، لكن أيضا مجموعة المعارف المكتسبة اللازمة للفرد.

---

(1) - Mory siomy, développement des compétences des leaders en promotion de la culture entrepreneuriale et de l'entrepreneurship: le cas de rendez vous entrepreneuriat de la francophone, Thèse pour l'obtention de philosophie doctorat (ph.D.), Université Laval, Québec, octobre, 2007, P90

(2)-Thierry Verstraete, Entrepreneuriat: modélisation de phénomène, revue de l'entrepreneuriat, vol 1, N° 1, 2001

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ب. **البعد الثاني** هو البعد التنسيقي الناتج عن الفعل المقاولاتي والذي يقود المقاول للتموقع مقابل العديد من المتعاملين من مختلف الطبقات الاجتماعية، حيث يقوم معهم بالتحكم في الشكل المنظماتي.

ج. **البعد الأخير** هو البعد الهيكلي الذي يهتم بالإدماج المقاولاتي وحول خاصية الغاية (الملموس) والذاتية (غير الملموس). هذه الصورة تضع المقاول ومنظمته في ارتباط وطيد وتحديد ما هو المدى الذي يؤثر فيه هذا الارتباط بشكل مهم على المنظمة ومنشئها.

في هذا الصدد دائما، ومن أجل إعطاء فكرة أكثر دقة للمسار المقاولاتي قام (Riverin, 2001-2004) بتجميع نشاطات المسار المقاولاتي في ثلاث مجموعات أساسية:"النشاطات قبل المقاولاتية، النشاطات المقاولاتية والنشاطات التسييرية (الإدارية) فحسبها النشاطات قبل المقاولاتية (***Pré- entrepreneuriales***) تتعلق ببعض الأبعاد كثقافة المقاولاتية، البيئة المقاولاتية والتوجه المقاولات أما المجموعة الثانية فتتمثل في مجموع النشاطات المقاولاتية في جوهرها وتتمثل في إنشاء المؤسسة"[1]، هذه النشاطات المقاولاتية ليست إلا نتيجة مباشرة فعلية لمجموعة من المؤثرات التي جاءت من مرحلة النشاطات قبل المقاولاتية الخاصة.

وفي الإجمال فانه من خلال التعاريف السابقة الذكر وتعاريف أخرى تم الاطلاع عليها، يمكن أن نستنتج أن مفهوم المقاولاتية يتمحور حول النقاط التالية:

- المقاولاتية تتطرق إلى المقاول على أساس أنه شخص يتفرد بخصائص معينة.
- المقاولاتية عموما تتحدث عن الابداع.
- المقاولاتية هي خلق أو إنشاء منظمة جديدة.
- المقاولاتية هي خلق القيم.
- المقاولاتية تهتم بالمؤسسات ذات نسبة النمو المرتفعة.
- المقاولاتية تتضمن المخاطرة والمقاولاتية تهتم بالمسيرين الملاك.

[1] - فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2006، ص 96.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني: سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر

تمهيد:

بالنسبة للدول التي هي في مرحلة انتقالية كالجزائر، فإن سياق **المعايير والظروف البيئية** غالبا مرتبط بإنشاء تشريع وتنظيم يسمح بالنشاط الخاص، يوضح حقوق الملكية بوجود مؤسسات تعمل في إطار نظرة السوق، نظام بنكي، وجود المنافسة، قانون تجاري وأخلاق الأعمال، بالنسبة للمقاولين فالظروف البيئية تشمل الإجراءات البسيطة وغير المكلفة للحصول على التراخيص والتسجيل، جباية غير محرمة وشفافة لكن أيضا تشريع وتنظيم مستقر وقابل للتطبيق.

في إطار الجهود الرامية إلى ترقية المقاولاتية في الجزائر، قامت الدولة بإنشاء العديد من الأجهزة التي تسهر على مساعدة الشباب البطال في استحداث أنشطتهم الخاصة، وسوف بالتعرض لكل هذه الأجهزة بدءا بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والوكالة الوطنية لعدم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر[1].

أ- هيئات الدعم:

أولا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (*ANDI*)

وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتكفل هذه الوكالة بالمستثمرين سواء كانوا وطنيين أم أجانب من خلال تقديم الخدمات التالية:

- ضمان ترقية الاستثمارات وتطويرها ومتابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم.
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار.

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 04، 2012.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرون خلال مدة الإعفاء.
- تبسيط إجراءات الحصول على المزايا (تخفيف ملفات طلبها).
- تخفيض آجال الرد على المستثمرين من (30) يوما إلى (72) ساعة فيما يتعلق بالمزايا الخاصة بالانجاز، وإلى (10) أيام فيما يتعلق بمزايا الاستغلال.[1]

لقد حلت هذه الوكالة محل وكالة ترقية ودعم الاستثمار من خلال إدخال العديد من التعديلات على آليات عمل هذه الأخيرة، حيث تم الإبقاء على صيغة الشباك الوحيد والذي يضم مختلف الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار، حيث يتكون من ممثلين عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ممثلين عن البيئة والعمران، إدارة الجمارك، مصالح السجل التجاري للغرفة الوطنية للسجل التجاري، الوكالة الوطنية للعقار الصناعي، مصلحة إيرادات الضرائب، مصلحة إيرادات الخزينة، الكشف الرسمي للإعلان (***BOAL***) .

ويسهر هذا الشباك على تقديم مختلف المساعدات اللازمة للمستثمرين حتى ينفذوا مشاريعهم بأسرع وقت ممكن، وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية والوثائق المطلوبة من أجل تأسيس المؤسسات وإنجاز المشاريع، والجديد في هذه الوكالة أنها ستكون متواجدة في كل ولايات الوطن بعدما كانت متمركزة في العاصمة فقط، وذلك للتخفيف من عبء التنقل من جهة، ومن جهة أخرى حتى تكون قريبة من مكان تواجد المستثمر للحصول على المعلومات اللازمة ومتابعة ملف الاستثمار...، مما سيخلق ديناميكية جديدة لترقية الاستثمار المحلي.

ثانيا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (*ANSEJ*)

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم (96-296) المؤرخ في 08 سبتمبر1996 ، حيث تم وضعها تحت سلطة رئيس الحكومة، بينما كلف الوزير المكلف بالتشغيل بمتابعة العملية لجميع نشاطاتها، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وتمثل الهدف من وراء تأسيس الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في مساعدة الشباب البطالين على إنشاء مؤسسات المصغرة،

[1]- بريبش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات 22 تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17-18 أفريل 2006، ص329.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وتستهدف الوكالة شريحة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين (19 و35) سنة خاصة منهم من يملكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية، مع إمكانية رفع سن المقاول المستفيد من امتيازات الوكالة ليصل إلى (40) سنة[1].

ويشترط على المقاول الراغب في أن يحدث الاستثمار كحد أقصى ثلاثة مناصب عمل دائمة على الأقل الاستفادة من امتيازات الوكالة تقديم مساهمة شخصية في تمويل المشروع، وتقوم الوكالة باستكمال المبلغ المتبقي من خلال منح المقاول قرضا بدون فائدة، وفي حالة اللجوء إلى البنوك تتدخل الوكالة[2] من أجل تخفيض نسبة فائدة القرض البنكي الذي يستفيد منه المقاول، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الامتيازات سنتطرق إليها فيما يلي:

1- الامتيازات المالية:

تقوم الوكالة بتمويل كل نشاطات الإنتاج والخدمات باستثناء الأنشطة التجارية البحتة مع مراعاة عامل المردودية في المشروع، وإلى غاية سنة 2003 لم يكن سقف حجم الاستثمارات التي تغطيها الوكالة يتجاوز (04 مليون) ليتم رفعه بعدها ليصل إلى (10 مليون دينار جزائري)، أما صيغة التمويل فهي موزعة على الشكل التالي[3]:

أ. **التمويل الثنائي:** يتضمن هذا النوع من التمويل:

- مساهمة شخصية مقدمة من المقاول وتحدد وفقا للمبلغ الإجمالي للمشروع.
- قرض بدون فائدة تقدمه الوكالة.

ويمكن تلخيص هيكل التمويل الثنائي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجدول التالي:

---

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادر في 11 سبتمبر 1996، ص12

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 54 ،مرسوم تنفيذي رقم (03-290) مؤرخ في:6 سبتمبر 2003، المادة 224، الصادر في 10 سبتمبر 2003، ص10

[3]- المرجع نفسه، المادة 3، ص11

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول (2-2): الهيكل المالي للتمويل الثنائي المعتمد من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

مستويات التمويل	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة
المستوى الأول أقل أو يساوي 5.000.000	71%	29%
المستوى الثاني ما بين 5000.001 دج و 10.000.000 دج	72%	28%

المصدر: www.ansej.org.dz

ب. التمويل الثلاثي: يتضمن هذا النوع من التمويل:

- مساهمة شخصية مقدمة من طرف المقاول تحدد وفقا للمبلغ الإجمالي للمشروع.
- قرض بدون فائدة مقدم من الوكالة
- قرض بنكي يخفض جزء من فوائده من طرف الوكالة ويمكن تلخيص الهيكل المالي للتمويل الثلاثي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في الجدول الموال.

الجدول (2-3): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي المعتمد من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

مستويات التمويل	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة	القرض البنكي
المستوى الأول : أقل أو يساوي 5.000.000دج	01%	29%	70%
المستوى الثاني : ما بين 5000.001 دج و 10.000.000 دج	02%	28%	70%

المصدر: www.ansej.org.dz

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وتتكفل الوكالة بتخفيض نسب فوائد قروض الاستثمارات المتعلقة بإحداث أو توسيع الأنشطة التي تمنحها البنوك، وكشرط أساسي لمنح التمويل والمؤسسات المالية للشباب ذوي المشاريع تتمثل في تخفيض نسبة الفائدة بنسبة (100%)[1]، يتعين على المقاول الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع وذلك بعد حصوله على اعتماد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حتى يعمل هذا الصندوق على ضمان القروض الممنوحة للشباب المعتمدين في إطار الوكالة أيا كانت طبيعتها، ويمكن أن تنخرط فيه كل مؤسسة قرض تقوم بتمويل مشاريع اعتمدا الوكالة.

هذا الضمان يأتي كتكملة لما يقدمه المدين المنخرط في الصندوق على شكل تأمينات عينية حيث يغطي هذا الأخير لفائدة البنوك ما يعادل (70%) من أصل الدين، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الصندوق على الرغم من إنشائه سنة 1998، إلا أنه لم يبدأ العمل فعليا إلا انطلاقا من سنة 2005 مما تسبب في المساس بمصداقيته تجاه البنوك، وبالتالي أثرت سلبا على مستوى تمويل المشاريع المسجلة في إطار الوكالة.

2- الامتيازات الجبائية:

بالإضافة إلى الامتيازات المالية التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تقوم الوكالة كذلك بتقديم امتيازات ضريبية وشبه ضريبية متنوعة للمقاول تتمثل فيما يلي:

أ. **خلال مرحلة إنجاز المشروع:** يستفيد المقاول من:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز.
- الاستثمار؛ تخفيض بنسبة (5%) من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز.
- الاستثمار؛ الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 35، المرسوم التنفيذي رقم (13-253)، المؤرخ في:02 جويلية 2013، الصادر في 7 جويلية 2013، ص13

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة[1].

ب. خلال مرحلة الاستغلال: وتشمل الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة المصغرة لمدة (03) سنوات بداية من انطلاق النشاط أو (06) سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة، وتتمثل في:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية.
- تمديد فترة الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة عامين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف خمسة عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات المصغرة.
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات الصغيرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.

خدمة المرافقة:

تعتبر خدمة المرافقة من بين الخدمات المتميزة التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للمقاولين الراغبين في إنشاء مؤسسات الخاصة، حيث تضمن لهم خدمات الاستقبال، الإعلام، التوجيه والاستشارة خلال مرحلة إنشاء وتوسيع المؤسسة، وكذا المتابعة خلال مرحلة الاستغلال.

تقوم الوكالة بمرافقة المقاول خلال المراحل التالية:

- بعد مرحلة الاستقبال والإعلام يتم ربط المقاول مع مستشار مرافق من الوكالة والذي يتكفل بتقديم الدعم الضروري له من أجل بلورة مشروع مؤسسة مهيكل، حيث يقوم المرافق بمرافقة المقاول في إطار سعيه لجمع المعلومات المتعلقة بالسوق المحتمل، اختيار التجهيزات المناسبة للمشروع، تحديد الاختيارات فيما يتعلق بالموارد البشرية، تحديد الاختيارات القانونية وكذلك الموارد المالية الضرورية للمؤسسة، كما يساعده

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 42، المرسوم التنفيذي رقم (98-200)، المؤرخ في:9 جوان 1998، الصادر في 14 جوان 1998، ص7.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

أيضا في إعداد ملف الاستثمار الخاص به والذي يتضمن الدراسة التقنية- الاقتصادية لمؤسسته المستقبلية.

- يتم بعدها عرض المشروع على لجنة انتقاء، اعتماد وتمويل المشاريع التي تقوم بتقييمه على أساس مخطط العمل أو الدراسة التقنية-الاقتصادية، ومن ثم تتخذ قرار الموافقة عليه أو رفضه.
- في حالة قبول المشروع تتدخل الوكالة أيضا من أجل مساعدة المقاول للحصول على القرض البنكي.
- كما يستفيد المقاول الحاصل على الموافقة البنكية على مشروعه إجباريا من تكوين في تقنيات تسيير المؤسسات يقدم له من طرف مكونين تابعين للوكالة، وتسمح هذه الدورات التكوينية للمقاولين باكتساب معارف حول إجراءات الإنشاء ذات الصلة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي، التسويق، الضرائب، التخطيط المالي، كما تسمح له أيضا بتبادل الخبرات والتجارب مع مقاولين آخرين، مما يساعده على إقامة مؤسسة قادرة على الاستمرار والنمو.
- وتستمر مرافقة الوكالة للمقاول حتى بعد انطلاق مؤسسته في النشاط، وذلك من خلال زيارات منتظمة من طرف مرافقه لتقديم الاستشارة والدعم الضروري له في هذه المرحلة الحساسة من حياة المؤسسة[1].

ثالثا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (*CNAC*)

قامت السلطات الجزائرية بإنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم (94-11)، والذي كلف بمهمة تقديم التعويضات للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية المنصوص المؤرخ في: 26 ماي سنة 1994 عليها في نظام للتأمين عن البطالة، بالإضافة إلى مساعدتهم من أجل إعادة الاندماج في الحياة المهنية.

وبصفته مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي يتمتع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية، أوكلت إليه صلاحيات تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين عن البطالة وضبط ملفات المنخرطين فيه،

[1]- الموقع الإلكتروني: www.ansej.org.dz، تاريخ الإطلاع: 2014/12/10.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومن ثم صرف التعويضات المستحقة للبطالين المعنيين بخدماته، ولم تتوقف مهامه عند هذا الحد بل امتدت لتشمل مساعدة البطال المسرح على إعادة الاندماج في الحياة العملية من جديد، وفي كل مرة كانت تسند إليه مهام جديدة سنتطرق إليها بشيء من التفصيل فيما يلي:

1- مهام الصندوق:

لقد عرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة عدة محطات تخص جلها، وفي كل مرة التكفل بالمهام الجديدة المسندة إليه من طرف السلطات العمومية، والمتمثلة أساس فيما يلي[1]:

أ. لقد تمثلت أول مهمة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والتي أوكلت إليه بمجرد إنشائه سنة 1994[2] في التأمين عن البطالة، والتي تقتضي دفع تعويض البطالة للعمال الذين فقدوا مناصبهم نتيجة أسباب اقتصادية خارجة عن نطاقهم.

ب. أما المهمة الثانية فقد تمثلت في تسهيل عملية إعادة الإدماج المهني للبطال في سوق الشغل من خلال إنشاء مراكز البحث عن الشغل (***E.R.C***)، والتي تتمثل مهمتها في العمل على تعزيز قدرات البطالين في البحث عن عمل من جديد، وتزويدهم بمختلف المعلومات الضرورية لذلك، والدعم الكفيل بمساعدتهم على تطوير قدراتهم في التعامل مع المواقف الصعبة، وتنمية الثقة في النفس، بالإضافة إلى مختلف المهارات الضرورية في عملية البحث عن العمل.

ج. كما كلف الصندوق أيضا بإجراءات دعم العمل الحر التي تتكفل ا مراكز المساعدة على العمل الحر (***I.T.A.C***)، هذا الإجراء يهدف هو أيضا كالإجراء السابق إلى تسهيل عملية إعادة الإدماج المهني للبطال ولكن هذه المرة من خلال مرافقة المقاولين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، وذلك بتزويدهم بخدمات الإعلام والتوجيه والتكوين.

د. التكوين التحويلي والذي يسمح للبطالين المستفيدين باكتساب مؤهلات جديدة تساعدهم على تنمية قدراتهم للاندماج مجددا في الحياة العملية، وذلك من خلال تنظيم دورات

---

[1]- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، نشاطات ومهام، النشرية الشهرية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الجزائر، العدد 32، 30 ديسمبر 2006، ص1.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 34، الصادر في:01 جوان 1994، ص:12

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تكوينية قصيرة المدى (ثلاثة أشهر عموما) على مستوى مؤسسات التكوين المهني المتعاقدة مع الصندوق.

ه. وفي إطار الحفاظ على مناصب الشغل المدفوعة الأجر وتفادي اللجوء إلى تسريحات لأسباب اقتصادية، كلف الصندوق انطلاقا من سنة 1998 بتبني برنامج لمساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات عن طريق العديد من الإجراءات نذكر من بينها:

- تسهيل الاستفادة من القروض البنكية للاستثمارات التي تم التأكد من جدواها.
- مساعدة المؤسسات على تبني الوسائل الحديثة في التسيير من خلال خدمات خبراء مختصين في شتى المجلات كدراسات السوق، فرص الاستثمار.
- المساهمة في تكوين المسيرين والعمال.

2- جهاز دعم استحداث نشاطات البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين (35 و50) سنة:

نظرا للإمكانيات المالية الكبيرة التي يملكها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ناهيك عن امتلاكه لكفاءات معتبرة في مجال التسيير والخبرة التي اكتسبها عبر مراكز دعم العمل الحر، وتماشيا مع جهود الدولة الرامية لتدعيم المقاولاتية، أوكلت له مهمة جديدة تتمثل في تسيير جهاز دعم استحداث النشاطات الاقتصادية من طرف البطالين أصحاب المشاريع المتراوح أعمارهم بين (35 و50) سنة.

إن هذا الجهاز الذي يهدف إلى العمل على بعث المؤسسات الجديدة والسهر على ديمومتها، باعتبارها طريقة تسمح للبطال بخلق نشاط جديد ومستقل يمكنه من الخروج من البطالة، ويسمح له بتوفير مناصب شغل للآخرين تم إنشاؤه وفق المرسوم الرئاسي رقم (03-514) المؤرخ في:30 ديسمبر 2003[1]، ويتوجه جهاز دعم استحداث نشاطات البطالين إلى شريحة البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين (35 و50) سنة، الذين لم يوجد لهم حل من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إما بسبب عدم قدرا على التكفل بالكم المتزايد لطلبات الشباب، أو لعدم تكفل هذه الأخيرة ذوي الفئة العمرية خاصة من

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 84 ،الصادر في 31 ديسمبر 2003، ص7.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تجاوزت منها حاجز الأربعين سنة، ويستهدف هذا الإجراء كافة نشاطات الإنتاج والخدمات باستثناء نشاطات إعادة البيع دون تحويل المنتج.

3- أشكال الامتيازات الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة:

يتكون مزيج الامتيازات التي يقدمها الصندوق من الامتيازات التالية

أ. **الامتيازات المالية:** إن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ومن خلال جهاز دعم استحداث نشاطات البطالين يقوم بتمويل المشاريع التي لا تتجاوز قيمتها (10 ملايين دينار)، وفق صيغة التمويل الثلاثي التالية:

الجدول (2-4): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي المعتمد من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

مستويات التمويل	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة	القرض البنكي
المستوى الأول : أقل أو يساوي 5.000.000دج	%1	%29	70%
المستوى الثاني : ما بين 5000.001 دج و 10.000.000 دج	%2	%28	70%

المصدر: www.cnac.dz

ولا يتوقف منح المزايا المالية عند هذا الحد، حيث يستفيد المشروع المنجز في إطار هذا الجهاز، من تخفيضات في معدل الفائدة المطبق على القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية بنسبة (100%) وفقا للمرسوم التنفيذي رقم (254-3) المؤرخ في: 02 جويلية، المعدل للمرسوم التنفيذي رقم (04-02) الذي يحدد شروط الإعانات الممنوحة للبطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين (30) سنة وخمسين (50) سنة ومستوياتها[1].

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادر بتاريخ 07 جويلية 2013، ص14

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومثلما هو عليه الحال في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تم إحداث صندوق لضمان القروض البنكية، وهو صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض استثمارات البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين (35 و50) سنة، الموطن لدى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم (04-03) المؤرخ في:03 جانفي 2004[1]، والذي تم إنشاؤه من أجل ضمان القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية للبطالين ذوي المشاريع 2004 المشاريع المنخرطين في الصندوق، حيث يكمل الصندوق الضمانات التي يقدمها المنخرط المقترض إلى البنك أو المؤسسة المالية في شكل تأمينات عينية و/أو شخصية ويغطي الصندوق باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد بنسبة (70%).

ب. الامتيازات الجبائية: بالإضافة إلى الامتيازات المالية التي يقدمها الصندوق، يقوم الصندوق كذلك بتقديم امتيازات ضريبية وشبه ضريبية متنوعة للمقاول تتمثل فيما يلي[2]:

- خلال مرحلة إنجاز المشروع: يستفيد المقاول من:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- تخفيض بنسبة (5%) من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة.

- خلال مرحلة الاستغلال: وتشمل الامتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة المصغرة لمدة (03) سنوات بداية من انطلاق النشاط، وتتمثل في الإعفاء الكلي من:

§ من الضريبة على أرباح الشركات

(1) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 3، الصادر في 11 جانفي 2004، ص9.
(2) - الموقع الإلكتروني: www.cnac.dz، تاريخ الإطلاع 2014/12/20.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- § الضريبة على الدخل الإجمالي
- § الرسم على النشاطات المهنية.
- § الرسم العقاري على الملكيات المبنية

ج. **خدمة المرافقة:** نظرا لاقتناعه بأن امتلاك فكرة مشروع وحدها لا تكفي للنجاح في إنشاء المؤسسة وضمان استمرارها، بل يجب عليها أيضا أن تلبي حاجة حقيقية، اهتم الصندوق كذلك بالمرافقة باعتبارها مهمة أساسية له، تشمل المرافقة المقدمة من الصندوق المراحل التحضيرية لإنشاء المؤسسة وتستمر حتى بعد انطلاقها، كما تتضمن أنشطة الإعلام، ربط المقاولين بمختلف الشركاء خاصة البنوك والإدارات الأخرى .تتم المرافقة الشخصية للمقاول عبر مجموعة من المراحل تكمن في الإعلام وإعداد المشروع وتجهيز المؤسسة المستحدثة، وتستمر كذلك بعد انطلاقها في النشاط على النحو التالي:

- تتمثل المرحلة الأولى للمرافقة في مرحلة إعداد المشروع يقوم الصندوق خلالها بمساعدة المقاول على إنجاز الدراسة التقنية- الاقتصادية التي تتجلى في عرض المشروع، المنتج، السوق، وسائل الإنتاج، تمويل المشروع وملفه المالي.
- بعد استكمال الدراسة التقنية- الاقتصادية تأتي مرحلة عرض المشروع على لجنة الانتقاء والاعتماد التي تبث في مصداقيته، ففي حالة قبوله تبدأ المرحلة الثالثة من المرافقة، أمل في حالة رفضه فيبلغ البطال صاحب المشروع بالنقائص المسجلة في مشروعه حتى يتسنى له استدراكها وتقديم المشروع من جديد.
- مرحلة تركيب المؤسسة، تسلم فيها شهادة القابلية مع التبليغ بالموافقة المبدئية في شأن منح السلفة، ويتم الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة بشكل إجباري[1].
- يودع بعدها البطال طلب القرض لدى البنك المخول له تمويل المشروع الذي ينبغي له أن لا يتجاوز ثلاثة أشهر للفصل في طلبه، وفي حالة قبوله تسلم شهادة القابلية في شأن الامتيازات الضريبية مع إصدار قرار جبائي خاص بمنح السلفة، أما في حالة الرفض فيسلم للصندوق تقرير مفصل بأسباب ذلك .

[1]- الموقع الإلكتروني: www.cnac.dz، تاريخ الإطلاع 2014/12/20

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- مرحلة ما بعد انطلاق المؤسسة ومتابعتها يهدف الصندوق من خلالها إلى ضمان ديمومة المؤسسة واستمرارها، يتم فيها تكليف مستشار مرافق بمتابعة نشاطها لمدة ثلاث سنوات عن طريق الاستشارة في مجال الضرائب والمحاسبة وتسيير الموارد البشرية، كما يوفر الصندوق أيضا فرصا للتكوين يستفيد منها المقاول هدف تلقي مبادئ التسيير التي يحتاجها في تسييره اليومي للمؤسسة.

رابعا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (*ANGEM*)

يعتبر القرض المصغر أداة فعالة في محاربة التهميش الاجتماعي الذي تعاني منه بعض فئات المجتمع، خاصة تلك الفئات غير المؤهلة للاستفادة من القروض البنكية، وذلك نظرا لدوره المهم في تشجيع روح المقاولاتية، وتدعيم المبادرة الفردية، ونشر ثقافة الاعتماد على النفس في استحداث مناصب شغل ذاتية تتجسد في شكل أنشطة اقتصادية صغيرة تساهم في فك العزلة وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لهذه الشريحة. وفي إطار هذا المسعى قامت الدولة باستحداث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

طبقا لأحكام المادة (07) من المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004[1]، المتعلق بجهاز القرض المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم (04 -14) المؤرخ في 22 جانفي 2004، الوكالة عبارة عن هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، وأوكلت مهمة المتابعة العملية النشاطات إلى الوزير المكلف بالتشغيل.

1- مهام الوكالة:

تتمثل المهمة الأساسية لهذه الوكالة في تسيير جهاز القرض المصغر الذي استحدث من أجل تقديم قروض مصغرة، تمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر أو غير المنتظم، بشرط أن يكونوا ذوي مهارات لها علاقة بالنشاط المرتقب، وهو موجه كذلك إلى النساء الماكثات في البيت. ويكمن الهدف من وراء تقديم هذا النوع من القروض في تسهيل عملية الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئات من

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادر في 25 جانفي 2004، ص18.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلال مساعدتهم على استحداث أنشطتهم الاقتصادية الخاصة التي يمكن أن تأخذ شكل عمل منزلي، صناعات تقليدية، نشاطات حرفية وخدمية... وبالإضافة إلى مهمة تسيير جهاز القرض المصغر، تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمهام التالية:

- دعم، نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.
- منح قروض بدون مكافأة.
- تبليغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي سيحظون بها.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

2- أشكال الامتيازات المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر:

تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتقديم أشكال مختلفة من الإعانات تتمثل أهمها فيما يلي:

الامتيازات المالية: تسهر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تقديم مساعدات مالية للمقاولين الراغبين في استحداث نشاطاتهم الخاصة، فبالإضافة إلى المساهمة الشخصية التي يجب تقديمها من طرف المقاول الراغب في الاستفادة من دعم الوكالة، تقوم هذه الأخيرة بتقديم سلفة بدون فائدة تختلف قيمتها باختلاف القيمة الإجمالية للمشروع، وكما تتدخل أيضا لمساعدته على تأمين قرض بنكي ولكن بشرط الانخراط في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة التابع لها، والذي يقوم بضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه لفائدة المقاولين الذين تلقوا إشعار بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرص المصغر.

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل انطلاقا من سلفة بدون فوائد تمنحها الوكالة، والتي لا تتجاوز (100.000,00دج)، وقد تصل إلى (250.000,00دج) على مستوى ولايات الجنوب، إلى قروض معتبرة لا تتجاوز (1.000.000,00دج) والتي تستدعي تركيبا ماليا مع أحد البنوك، ويعفى القرض

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المصغر من تسديد الفوائد كليا والتي يتم تسديدها من طرف خزينة الدولة، ويتكفل البنك بدراسة وضعيات التسديد والسحب واستحقاقات الفائدة لحساب وكالة القرض المصغر في كل ثلاثي، لتقوم فيما بعد هذه الوكالة بتحويل تلك الوضعيات إلى الخزينة العمومية حتى يتسنى لهذه الأخيرة القيام بعملية السداد، والجدول التالي يوضح أنماط التمويل بالوكالة.

الجدول (2-5): هياكل التمويل بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

قيمة المشروع	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة
لا تتجاوز 100.000 دج	%0	-	%100
لا تتجاوز 250.000 دج بالنسبة ولايات الجنوب	%0	-	%100
لا تتجاوز 1.000.000 دج	%1	%70	29%

المصدر: http://www.angem.dz/portail/index.php?lang=ar&Itemid=1274 تاريخ الاطلاع 2014/12/20

خدمة المرافقة، كما أن خدمات الوكالة الوطنية لا تقتصر فقط على تقديم المساعدات المالية بل تشمل أيضا خدمات المرافقة والتوجيه من خلال إنجاز الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع، التكوين في المجال المالي والتسييري، بالإضافة إلى إمكانية المشاركة في الصالونات والمعارض مما يزيد من فرص المقاولين في اكتساب الخبرة والاندماج في العديد من الشبكات.

ومما يميز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عن غيرها من الأجهزة الأخرى توفيرها لخلايا مرافقة على مستوى الدوائر مما يقرب الوكالة بشكل كبير من المقاول، ويضمن له إمكانية الاستعلام وإيداع ملفاته ومتابعتها.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ب- الهيئات المرافقة:

إضافة إلى عمل الصناديق السالفة الذكر، أنشأت الحكومة هيئات مرافقة لهذه الصناديق تقف على الإشراف والمتابعة لمختلف الأنشطة المقاولاتية نذكر أهمها:

أولا: مشاتل المؤسسات

تضمن المرسوم التنفيذي رقم (03-78) المؤرخ في 25 فيفري 2003 القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات وتحديد دورها.

- **تعريف مشاتل المؤسسات تبعا للنظام الجزائري:** تعرف مشاتل المؤسسات على أنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية واستقلالية المالية، وتكون في أحد الأشكال الآتية[1]:
  - المحضنة: وهي عبارة عن هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
  - ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع صناعات الصغيرة والمهن الحرفية.
  - نزل المؤسسات: ويتكفل هذا النزل بحاملي المشاريع ذوي النشاطات التي تهتم بميدان البحث.
- **أهداف مشاتل المؤسسات:** تهتم مشاتل المؤسسات بتحقيق الأهداف التالية[2]:
  - تطوير التآزر مع المحيط المؤسساتي .
  - المشاركة في الحركة الاقتصادية في مكان تواجدها .
  - تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجديدة.
  - ضمان إستمرارية مرافقة المؤسسات الجديدة.
  - العمل على أن تصبح المؤسسات الجديدة في المدى المتوسط عاملا استراتيجيا لتحقيق التنمية الاقتصادية في مكان تواجدها.

[1]- المادة 02، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، الصادر بتاريخ 26 فيفري 2003، ص13

[2] - المادة 03، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، الصادر بتاريخ 26 فيفري 2003، ص13.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- **مهام مشاتل المؤسسات:** تتكفل مشاتل المؤسسات في إطار الأهداف المحددة سابقا بما يلي[1]:
  - استقبال واستضافة ومرافقة المؤسسات الحديثة النشأة لمدة معينة وكذلك أصحاب المشاريع.
  - تسيير وإيجار المحلات لفائدة المقاولين.
  - تقديم الخدمات الملحقة.
  - تقديم إرشادات خاصة بمجال النشاط.

ولتدعيم عمل هذه الهيئة، أقر المشرع إنشاء هيئة أخرى مساعدة تتمثل في مراكز التسهيل، والتي يمكن توضيح دورها و مهامها في العنصر الموالي.

ثانيا: مراكز التسهيل

حددت الطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات حسب المرسوم التنفيذي رقم (03-79) المؤرخ في 25 فيفري 2003.

- **تعريف مراكز تسهيل المؤسسات:** مراكز التسهيل هي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع إداري لها شخصية معنوية وتتمتع بالاستقلال المالي[2]
- **أهداف مراكز التسهيل:** تتوخى هذه المراكز تحقيق الأهداف التالية:
  - وضع شباك يتكيف مع احتياجات منشئي المؤسسات والمبادرين.
  - تطوير ثقافة المبادرة.
  - تقليص آجال إنشاء المؤسسات وتوسيعها واستردادها.
  - تشجيع تطوير التكنولوجيا الجديدة لدى حاملي المشاريع.
  - خلق مكان يلتقي فيه عالم الأعمال والمؤسسات والإدارات المحلية والمركزية.
  - محاولة تثمين البحث من خلال توفير جو لتبادل بين حاملي مشاريع ومختلف مراكز البحث والشركات الإستشارية ومؤسسات التكوين، والأقطاب التكنولوجية والصناعية.

[1]- المواد من 05 إلى 08 . الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، الصادر بتاريخ 26 فيفري 2003، ص13

[2]- المادة 02، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، الصادر بتاريخ 26 فيفري 2003، ص18 .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- تشجيع تطوير النسيج الاقتصادي المحلي.
- ترقية تعميم المهارة وتشجيعها.
- تثمين الكفاءات البشرية، وعقلنة استعمال الموارد المالية، وإنشاء قاعدة معطيات حول الكثافة المكانية لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحول ترقب التكنولوجيا.
- نشر الأجهزة المساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها.
- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها.

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف يترتب على مراكز التسهيل القيام بعدة مهام

- **مهام مراكز التسهيل:** تتولى مراكز التسهيل أداء المهام التالية[1]:

- دراسة ومتابعة الملفات المقدمة من طرف أصحاب المشاريع، وتجسيد اهتمامات أصحاب المؤسسات في أهداف عملية، من خلال العمل على توجيههم تبعا لمسارهم المهني.
- مساعدة المنشئين على تخطي العراقيل التي تواجههم أثناء القيام بتنفيذ الإجراءات الإدارية.
- مرافقة أصحاب المشاريع والمبادرين في ميداني التكوين والتسيير.
- نشر المعلومات حول مختلف الفرص الإستثمارية والدراسات القطاعية والإستراتجيات والدراسة الخاصة بفروع النشاط .
- تقديم الخدمات فيما يخص الاستشارة في وظائف التسيير والتسويق والموارد البشرية واستهداف الأسواق، وكل الأشكال الأخرى التي تدعم المؤسسات.
- المساعدة على نشر التكنولوجيا الجديدة، من خلال مساعدة حاملي المشاريع على:

Ø مراقبة حسن التكامل بين المشروع وقطاع النشاط و مسار منشئي واهتماماته.

Ø إعداد مخطط التطوير ومخطط الأعمال عند الحاجة.

Ø اقتراح برنامج تكوين أو استشارة يتكيف مع احتياجاتهم الخاصة.

[1]- المادة 04، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، الصادر بتاريخ 26 فيفري 2003، ص.19.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- تشجيع بروز مؤسسات جديدة و توسيع مجال نشاطها.
- مساعدة المنشئين على تجسيد مساعيهم الرامية إلى تحويل التكنولوجيا.
- مرافقة المنشئين لدى الإدارات والهيئات المعنية من أجل التمكن من تجسيد مشاريعهم.

ولمرافقة التطور التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تضع هذه المراكز الخدمات التالية[1]:

- تقديم الاستشارة التقنية المسبقة المتعلقة بدراسة العوائق التقنية المرتبطة بالدعم التكنولوجي .
- المساعدة على الابتكار وتحويل التكنولوجيا عن طريق التغطية المحتملة و/أو الجزئية للمصاريف المنفقة مع مخابر البحث لتطوير المشاريع المجددة والمبتكرة.

وكل الخدمات السابقة الذكر تعرض على المؤسسات حديثة النشأة، والمؤسسات التي تعمل على توسيع قدراتها أو التي هي في حالة استرجاع لنشاطها.

وعموما نلاحظ أن هاتين الهيئتين الأخيرتين المشار إليهما من طرف القانون الجزائري لا زالتا حديثة نظرا لمحدودية أمكناتها، وتعدد المشاكل التي تواجهها. ونشير فقط إلى أن تعريف المشتلة الذي ورد في المرسوم التنفيذي رقم (03-78) المؤرخ في 25 فيفري 2003 في مادته الثانية، يضع نوعا من اللبس بين المشتلة وحاضنة ونزل المؤسسات.

ثالثا: حاضنات الأعمال

الحاضنة هي منظومة عمل متكاملة توفر الإمكانات المطلوبة لبدء المشروع، تنطوي على شبكة من الارتباطات والاتصالات بمجتمع الأعمال والصناعة، تدار عن طريق إدارة متخصصة توفر جميع أنواع الدعم لزيادة نسب نجاح المشروعات الملتحقة بها، والتغلب على المشاكل التي تؤدي غالبا إلى فشلها وعجزها عن الوفاء بالتزاماتها.

[1]- مادة 04، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، الصادر بتاريخ 26 فيفري 2003، ص.19.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تعرف حاضنة الأعمال بأنها:" مؤسسة قائمة بذاتها تتمتع بالشخصية الاعتبارية، توفر مجموعة من الخدمات والتسهيلات للمؤسسات الصغيرة وتساعدها على تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق، قد تكون حاضنة الأعمال مؤسسة خاصة أو مختلطة أو تابعة للدولة وهذه الأخيرة تعطي لها دعما قويا"[1]، كما تعرف بأنها:" مؤسسة تنموية لها كيانها القانوني والإداري والمالي، مخصصة لمساعدة رواد الأعمال في تأسيس وإدارة وتنمية المشروعات الجديدة من خلال تأمين لهم حزمة متكاملة من الخدمات والاستشارات والتسهيلات وآليات الدعم والمساندة لفترة زمنية محددة تسمى فترة الاحتضان، ليتمكنوا بعدها من الاعتماد على أنفسهم والخروج إلى سوق العمل وإقامة مشروعاتهم التنموية الصغيرة خارج الحاضنة[2]. وقد عرفها المشرع الجزائري بأنها:"مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"[3].

وتعمل حاضنات الأعمال على تحقيق عدة أهداف نذكر منها:

- خلق مشروعات إبداعية جديدة والمساعدة في توسعة المشروعات القائمة.
- مساعدة أصحاب الابتكارات على تحويل أفكارهم إلى منتجات أو نماذج أو عمليات قابلة للتسويق.
- توفير الدعم والتمويل والخدمات الإرشادية والتسهيلات لمنتسبيها.
- زيادة فرصة نجاح المشاريع الجديدة.
- ربط الصناعات الصغيرة مع بعضها البعض (تحقيق التكامل الصناعي).
- تقديم مشاريع قوية للمجتمع قادرة على الاستمرار والتطور مستقبلا[4].

---

[1]- حسين رحيم، نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 02، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2003 ، ص.164.

[2]- هيثم علي، ماذا تعرف عن حاضنات الأعمال؟www.esyria.sy/edaraa/index.php.fevrie 2012

[3]- شريف غياط, محمد بوقموم, حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-حالة الجزائر-مجلة ابحاث اقتصادية و إدارية , العدد 06, جامعة بسكرة, ديسمبر 2007, ص.ص:62-63

[4]- www.isesco.org.ma/arabe/publications.consulté le 12/03/2012

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ومن بين الأدوار والمهام التي تقوم بها الحاضنة نذكر ما يلي[1]:

تقديم الخدمات الاستشارية المتعلقة بدراسة جدوى المشاريع، اختيار المواد، الآلات، المعدات وطرق العمل.

توفير المساندة والاستشارة المالية، الإدارية والتسويقية.

ربط المؤسسة المحتضنة بمختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية.

التدريب الإداري والتقني لعاملي المؤسسة من طرف المؤسسة الحاضنة أو هيئات خاصة.

بالإضافة إلى[2]:

توفير أماكن ومساحات مجهزه لإقامة مشروعات.

توفير البرامج المتخصصة لتمويل المشروعات الجديدة، من خلال شركات رأس المال المُخاطر، أو برامج تمويل حكومية، أو شبكة من رجال الأعمال والمستثمرين.

متابعة وتقييم المشروعات الجديدة بشكل مستمر بالتعاون مع المستشارين.

1- حاضنات الأعمال في الجزائر:

جاء القانون التوجيهي لسنة 2001 ليرسم الخطوط الواجب وضعها حيز التنفيذ من أجل تكفل أحسن بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيته، والمتضمّن إنشاء عدّة وكالات وصناديق تعمل على تأهيل هذه المؤسسات من خلال المادة 13 التي تنص على أنه:" يتم إجراءات التأسيس وإعلام وتوجيه ودعم وتنمية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مراكز تسهيل تنشأ لهذا الغرض"[3]، ثم تم إصدار مرسوم تنفيذي رقم 03 سنة 2003 للتعريف بنظام عمل الحاضنات وأنواعها، والهيئات العامة والمنظمات التي تديرها. وبذلك تعد الجزائر حديثة العهد بعملية حضانة الأعمال، ولم تعط

---

(1)- عبد الرزاق خليل، نور الدين هناء ، دور حاضنات الأعمال في تمويل المؤسسات الصغيرة و الدول العربية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي:متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،17.18 أفريل 2006، جامعة ورقلة, ص.612.

(2) - www.isesco.org.ma/arabe/publications.consulté le 12/03/2012

(3)- www.9alam.com/forums/attachment.php?attachmentid=1737&d. consulté le 06/03/2012

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لها أهمية إلا في السنوات الأخيرة، ويمكن إرجاع تأخر انطلاق مشاريع حاضنات الأعمال في الجزائر إلى عدة أسباب أهمها[1]:

- § تأخر صدور القوانين والمراسيم المنظمة لنشاط حاضنات المؤسسات إلى سنة 2003.
- § عدم الوعي السياسي والاقتصادي بأهمية حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- § غموض المفاهيم المتعلقة بحاضنات الأعمال خصوصا في إطارها القانوني، حيث نجد أن المشرع الجزائري جعل الحاضنة شكلا من أشكال مشاتل المؤسسات التي تختص في القطاع الخدمي.
- § المشاكل والعقبات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- § عدم توفر الكفاءات اللازمة لإدارة وتسيير الحاضنات.
- § البيروقراطية التي لا تزال تعاني منها الإدارات والهيئات العمومية في الجزائر.

في إطار تنمية ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت الدولة بإنشاء محاضن المؤسسات ومراكز التسهيل التي أخذت شكل هياكل وآليات وهيئات الدعم تعمل على تقديم المشورة الاقتصادية والفنية والمساعدات المادية والمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نذكر منها[2]:

- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (***ANSEJ***) التي تعمل على مساعدة فئة الشباب لإنشاء مؤسسات صغيرة، إلا أن النتائج لم تصل إلى ما كان مسطرا.
- مشاتل المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة أنشئت في 2003/02/25 لاستقبال واحتضان ومرافقة المشاريع الجديدة عن طريق تقديم الخدمات العامّة المختلفة.
- المجلس الوطني أنشئ في 2003/04/22 المكلّف بترقية المناولة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة ودمجها في الأسواق العالمية.

---

(1) - فيشوش حمزة, بن قطاف أحمد, حاضنات الأعمال التقنية كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة المبدعة-دراسة لبعض التجارب العالمية-الملتقى الدولي المقاولتية: التكوين وفرص الأعمال, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة بسكرة, 08/07/06 أفريل 2010.

(2)- www.diwanalarab.com/spip.php?article19650. Consulté le 06/03/2012

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة أنشئ في 2003/02/25.
- الوكالة الوطنيّة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسّطة (***ANDPMI***) أنشئت في 05/03/ 2005 لتجسيد سياسة التعاون والشراكة.

إضافةً إلى هيئات أخرى تعمل من قريب أو بعيد على دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالوكالة الوطنية للعقار الصناعي (***ANFI***)، المجلس الوطني للاستثمار (***CNI***)، غرف التجارة والصناعة (***CCI***) ، صندوق ضمان القروض (***FGAR***)، صندوق ضمان قروض الاستثمار (***CGCI***)، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (***CNAC***)، القرض بالإيجار لشراء المعدات (***Crédit Bail***)، الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (***FNPAAT***)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر[1] (***ANGEM***).

[1]- لزهر قواسمية, **سباسات التشغيل**, ملتقي وطني حول دور التشغيل في تنمية الموارد البشرية, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة بسكرة, 13-14 أفريل 2011.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

1- دراسة محمد قوجيل (2016/2015):

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير .تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . جامعة قاصدي مرباح بورقلة، (2015-2016).

بعد عشرين (20) سنة من إعتماد الجزائر لسياسات وبرامج دعم المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة و الجهود المعتبرة التي بذلتها الدولة في هذا المجال لازالت النتائج الموجودة من وراء هذا التوجه دون المستوى المطلوب حيث لا يزال الاقتصاد الجزائري يعتمد في 98% منه على المحروقات بينما يعتبر قطاع الخاص جد محدود في مجال التنمية والتشغيل وعليه صار لابد من إجراء تقييم شامل لمعرفة مدى فعالية السياسة المنتهجة بغية تصحيح النقائص الموجودة وإعادة النظر في دور هيئات الدعم والمرافقة وتفعيل جميع العوامل المساهمة في دعم المقاولاتية.

انطلاقا من النتائج التي جاءت بهاا هذه الدراسة، وبهدف الخروج ببعض الفوائد من هذا البحث، تم صياغة بمجموعة من التوصيات التي من شأنها الرفع من فعالية السياسة الحكومية في دعم المقاولاتية في الجزائر، وفي االمجمل فإننا نوصي بضرورة إشراك جميع الفاعلين في تقييم السياسات العمومية وبالأخص الاستفادة من آراء المختصين والأبحاث المنجزة من طرف الجامعيين حول هذا الموضوع يهدف الوصول إلى إجراء عمليات تقييم شاملة مبنية على أسس موضوعية علمية ، وذلك على مستويين:

أ. على المستوى العام:

- محاولة التخفيف من السياسة الاجتماعية المنتهجة التي يمكن اعتبارها أكبر عائق أمام تطور الثقافة المقاولاتية، وترك المبادرة للعمل الحر واقتصار دور الدولة على التأطير والمراقبة.
- توفير البنية التحتية وقنوات التوزيع المشجعة على النشاط الاقتصادي وتحقيق التوازن الجهوي، لتشجيع القطاع الخاص في جميع مناطق الوطن على عمليات التصدير.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- يجب أولا ألا يكون تجسيد سياسة دعم المقاولاتية حكرا على الحكومة، ولكن يجب تحفيز الفاعلين الاقتصاديين على المساعدة على إنجاحها، وبالأخص البنوك، كما يجب الانتباه إلى ضرورة معرفة مصير المؤسسات المنشأة وديمومتها، والتعجيل بتخفيف الإجراءات الإدارية الخاصة بتقديم الدعم لإنشاء المؤسسات.

ب. على مستوى هيئات الدعم والمرافقة:

- إعادة النظر في إستراتيجية هيئات الدعم من خلال :حجم الأموال المخصصة، القطاعات المستهدفة، تفعيل عمليات المرافقة والمتابعة بعد الإنشاء في إطار هيئات الدعم وحاضنات الإعمال وتعزيز المتابعة والمرافقة، والتركيز على الكيف لا الكم.
- التركيز على جانب الإعلام والتوجيه الذي يعتبر أول عناصر المرافقة، بهدف توجيه التنمية إلى القطاعات الأكثر أهمية.
- عقد اتفاقيات مع مختلف الجامعات ومراكز التكوين المهني يهدف إلى تفعيل وسائل إعلام الوكالة في هذه المؤسسات.

2- دراسة دباح نادية:

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر 3، (2011-2012).

تعتبر هذه الدراسة استطلاعية عند عينة من طلبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وقد اعتمدت الباحثة نموذجا إفتراضيا تم بناءه بهدف تقييم روح المقاولاتية التي من خلالها أوصلتنا إلى بعض النتائج منها:

- إن الرغبة من الخروج من وضعية البطالة دفعت بالمقاول إلى الاعتماد على النفس في استحداث منصب عمل ذاتي له، ولما لا للأشخاص آخرين من خلال إنشاء مؤسسة خاصة به.
- إن المقاول يرى في عملية إنشاء المؤسسة الجديدة وسيلة مناسبة لتحقيق كسب مادي يسمح له بتحسين مستواه المعيشي، الأمر الذي دفعه بدرجة عالية إلى إنشاء مؤسسته المستقلة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- كما أن قدرة المقاول على تحمل المسؤولية وعلى تحمل الأخطار كذلك تشجعه هي الأخرى على إنشاء مؤسسته المستقلة ولكن بدرجة متوسطة.
- كما وافق معظم المقاولون على أنهم قاموا بإنشاء مؤسساتهم الخاصة بهدف تحقيق إنجاز شخصي لهم و ذلك بدرجة كبيرة.
- تأتي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على رأس أجهزة تدعيم المقاولاتية التي يعرفها المقاول، متبوعة بكل من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار، الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة ولكن بنسب منخفضة مقارنة بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

3- دراسة لفقير حمزة:

تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة مع دراسة حالة برنامج (***GERME-CREE***) المعتمد في غرفة الصناعة التقليدية والحرف بسطيف (2009/2008):

- استهدفت هذه الدراسة توضيح دور برامج التكوين في رفع روح المقاولاتية لدى المتكونين، ومتابعة تأثيرها على مدى نجاحهم منذ نشوء فكرة مشروعهم إلى تسييرها وتطويرها وفق برنامج (***GERME-CREE***) المعتمد من طرف الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف. وقد كانت عينة دراسته 48 مقاولا 9 منهم في الدورة التكوينية (***CREE***) و39 في الدورة (***GERME***)
- وتم التعرض من خلال الدراسة إلى مفاهيم حول المقاولة والمقاول ومحدداتهم، كما تم أيضا تحليل برامج التكوين وتقييمها، وفي دراسة الحالة تم تقييم برنامج (***GERME-CREE***) المعتمد من طرف الغرفة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف في دعم روح المقاولة للمتكونين .
- وكان من بين أهم النتائج التي توصل إليها هو أن هذا البرنامج حقق نتائج إيجابية مما أدى إلى نسبة كبيرة من المشاركين فيه استطاعوا أن ينشئوا مؤسساتهم وينجحوا في تسييرها بطريقة حسنة وضمان استمراريتها، ولقد حقق أيضا هذا البرنامج أهدافه من حيث تزويد الأفراد بالمهارات والمعارف اللازمة لإنشاء وتوسيع مؤسساتهم ولكن فعاليته من ناحية خلق روح المقاولة لدى الأفراد كانت جد محدودة .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

- في هذه الدراسة لم يحدد الباحث طبيعة الأفراد المبحوثين ومستوياهم التعليمية، فهدفه في هذه الدراسة كان منصبا على تقييم البرامج التكوينية بغض النظر على طبيعة المتكونين ومؤهلاتهم العلمية.

4- دراسة (*EAN-PIERRE BOISSIN et Al*):

Les croyances des étudiants envers la création d'entreprise (2008)

- وهدف هذه الدراسة إلى تحديد وضعية ترقية الثقافة المقاولاتية في الجامعة وكيف يمكن أن يحصلها الطالب حتى يتمكن من إنشاء مشروع بعد التخرج، وقد انصبت أبعاد قياس مدى اهتمام الطلبة بإنشاء مشاريع بعد التخرج على طبيعة التكوين المقاولاتي، الجنس، المستوى الدراسي، وكذلك المحيط الذي يتفاعل فيه الطالب.
- وقد أوضحت الدراسة أن الثقافة المقاولاتية لدى هذا الأخير ركيزة أساسية لاستقطابه لإنشاء مشروع بدرجة ثقة وقدرة عالية في إمكاناته، وقد نسب هذا إلى طبيعة المحيط العملي ومنظوره إلى المقاولاتية. كما أبرزت أن الاختلاف يكمن أيضا في جنس الطالب (الذكور والإناث) والأشخاص المحيطين به وفكرهم المقاولاتي، وقد وصلت في الأخير إلى أن تفكير الطلبة في إنشاء مشروع بعد التخرج يختلف وفقا للثقافة المقاولاتية التي يمتلكوا، وأن الجامعة ملزمة بتطوير هذه الثقافة لديه عن طريق تضمينها في البرامج البيداغوجية ووفقا للدراسة فإنه من بين الطلبة من رأى انه يجب تكوينهم في مجال المقاولة وإنشاء المشاريع ويجب أن يظهر ذلك في كشف نقاطهم عند التخرج.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على أهم عموميات المقاول والمقاولاتية، وبعودة المقاول إلى الواجهة عاد الباحثون إلى طرح مختلف الدراسات التي تناولت المقاولاتية والتي انحصرت معظمها ولفترة طويلة من الزمن في العديد من المحاولات لتعريف المقاول انطلاقا من وظائفه الاقتصادية.

ونظرا لعجز مختلف المقاربات على توضيح مفهوم المقاولاتية تفطن الباحثون في آخر المطاف إلى ضرورة الانتقال من التركيز على المقاول إلى التركيز على ما يحدث فعلا في المقاولاتية، مما ساهم في إزالة الكثير من الغموض الذي كان يلف الظاهرة وسمح بإخراجها من مجالات ضيقة إلى مجال شامل.

وفيما يخص السياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، نستطيع أن نقول أن السلطات الجزائرية عملت على إرساء مبادئ الاقتصاد الحر بتشجيع المبادرة الفردية وحرية المنافسة وترقية المقاولاتية، وتعد أ جهز ة الدعم المرافقة التي تبنتها الدولة أحد أهم السبل للتسهيل على المقاولين إنشاء مؤسساتهم وتطويرها لما تقدمه هذه الهيئات والأجهزة من خبرات ومرافقة لهؤلاء المقاولين.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفصل الثاني
الدراسة الميدانية

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تمهيد:

بعدما تناولنا مفاهيم مختلفة حول المقاول والمقاولاتية، ودور السياسات الحكومية في ذلك، وفي إطار تكملة ما جاء في الفصل السابق حول سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، سوف نحاول في هذا الفصل الأخير دعم التحليلات النظرية السابقة من خلال إجراء دراسة ميدانية نحاول من خلالها الإجابة عن الفرضية الموضوعة في بداية هذا البحث، حيث قمنا في الدراسة الميدانية على استبيان تم إعداده من طرفنا انطلاقا من فرضيات البحث والملاحظات الميدانية، وبالاعتماد على مختلف الدراسات السابقة وبالاستعانة بآراء بعض المتخصصين، حتى الوصول إلى الشكل النهائي لهذا الاستبيان.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الأول: أدوات الدراسة

1- نموذج الدراسة:

يمكن استنتاج نموذج الدراسة و دلك استنادا الى الاطار النظري و ما افرزته الدراسات السابقة في ضوء اشكالية الدراسة و اهدافها استخلصنا نموذج الدراسة من فكرة مفادها بيان دور سياسات دعم المقاولاتية في انشاء و تنمية المؤسسات المصغرة و ذلك على النحو التالي: **الشكل (01): نموذج الدراسة**

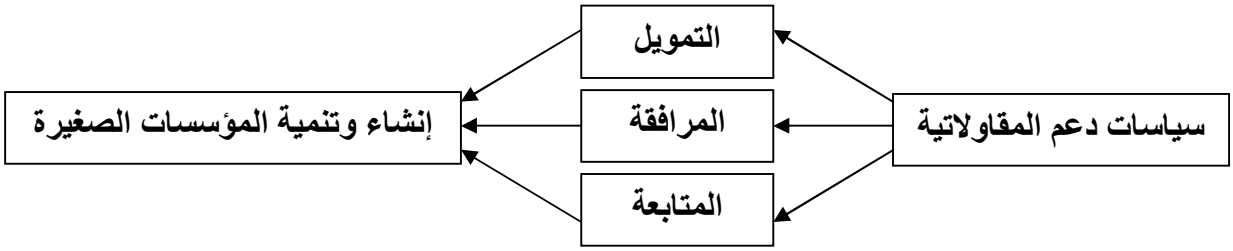

المصدر: من إعداد الطالب

2- الإطار الزماني والمكاني:

بما ان موضوع الدراسة يسلط الضوء على ساساست دعم المقاولاتية فقد اقتصرت الدراسة على مجموعة من المقاولين و عددهم كما جاءت هذه الدراسة خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية 2016-2017.

3- المنهج:

يحتاج البحث العلمي الى عدة اساليب و طرق و خطوات لكي يصل الى الهدف المبتغي من بينها المنهج الذي يستعين به الباحث و الذي يقوده و يوضح له معالم الطريق التي يسير وفقها بغية الوصول الى مقصده من البحث و لقد تعددت المناهج في العلوم و ذلك بتطوير هذه الاخيرة و انسجاما مع موضوع البحث فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي .

4- أدوات جمع البيانات:

أ. الاستمارة : تم اعتمادها في الدراسة من خلال توجيه جملة اسئلة على عينة البحث .

ب. العينة: استهدفت الدراسة مسح عينة من المقاولين من ولاية سعيدة و عددها 37 مقاول من قطاعات مختلفة الطاقة ، النقل ، الخدمات والعقار وبصورة عشوائية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة النتائج

دراسة دور سياسات دعم المقاولاتية في إنشاء وتنمية المؤسسات المصغرة في ولاية سعيدة (عينة) باستخدام التحميل الإحصائي للاستمارة.

اختيرت عينة عشوائية تتكون من 40 مقاول وقمنا بتقديم استمارة استبيان تحوي على خمسة أقسام، حيث كل قسم يضم مجموعة من الأسئلة على النحو التالي:

- القسم الأول: يعالج المعلومات الشخصية للمقاول.
- القسم الثاني: يعالج دوافع إنشاء المؤسسة.
- القسم الثالث: يعالج السياسة الاقتصادية وإنشاء المؤسسات.
- القسم الرابع: يعالج دور هيئات دعم ومرافقة إنشاء المؤسسات.
- القسم الخامس: يعالج مؤشرات النجاح.

حيث تم استرجاع 37 استمارة والباقي لم يسترجع، أما البرنامج الإحصائي الذي أستعمل في التحليل هو برنامج (***SPSS V20***)

وسوف نقوم في هذا الفصل بوصف وتحليل خصائص عينة الاستمارة في كل قسم.

أولا: المعلومات الشخصية للمقاول

الجدول رقم 01 : الجنس

	العدد	النسبة
ذكر	25	67,56
انثى	12	32,44

المصدر: من أعداد الطالب

بناء على مخرجات (*SPSS*)

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

نلاحظ من الجدول ان 67.5 بالمائة من المقاولين هم ذكور ، بينما بلغت نسبة الاناث 32,5 بالم مما يدل على ان المقاولاتية ليست حكرا فقط على الرجال ، لكن بمعدلات منخفظة بالمقارنة مع الرجل ، و يمكن تفسير ذلك بطبيعة الانشطة المقاولاتية التي تتطلب توفير العديد من النقاط الاساسية نذكر من بينها : الاموال الضرورية لبداية المشروع ، معلومات من الاسواق ، استقلالياتها عن الرجل ..... الخ و التي يصعب على المراة في بعض الاحيان توفيرها خاصة في مجتمعنا الذي مازال بجد صعوبة في تقبل نشاط المراة في بعض الميادين كالعقار مثلا كما ان عملية انشاء مؤسسة جديدة تتطلب الكثير من الجهد و الوقت الذي لا يمكن للمراة توفيره خاصة في ظل تحملها لمسروليات اخرى كالاسرة مثلا .

الجدول رقم 02: السن

السن	العدد	النسبة
أقل من 20	2	5,4
29-20	8	21,62
39-30	15	40,55
49-40	11	29,73
أكثر من 50	1	2,7
المجموع	37	100

المصدر: من أعداد الطالب

بناء على مخرجات (*SPSS*)

نلاحظ أن الفئة العمرية التي تتراوح بين 30- 39 سنة هو أكثر الفئات التي تتجه إلى المقاولة، وهذا راجع إلى أن تلك الفئة لها خبرة وممارسة في العمل، في حين تأتي نسبة الفئة العمرية التي تتراوح بين 40 – 49 سنة في المرتبة الثانية، وفي المرتبة الثالثة الفئة العمرية 20-29 سنة و يعودهذا الامر الى ان عملية انشاء مؤسسة جديدة ليست بالعملية البسيطة ، انما تتطلب من المقاول ان يكون على دراية بكيفية عمل السوق المستهدف ، و ايضا القدرة على توفير العديد من الموارد خاصة المالية هذا ما يصعب

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

على المقاول دون سن 20 توفيره بالاضافة الى ان عملية انشاء مؤسسة جديدة تتطلب الكثير من الطاقة و النشاط اللذان يتنقصان تدريجيا مع التقدم في السن

الجدول رقم 03: المستوى التعليمي

البيان	العدد	النسبة
إبتدائي	5	13.51
أساسي	8	21.62
ثانوي	9	24.33
جامعي	31	35.14
تكوين	2	5.4
المجموع	37	100,0

المصدر: من أعداد الطالب

بناء على مخرجات (*SPSS*)

نلاحظ أن المستوى الجامعي يغلب على العينة من المقاولين حيث هي أعلى نسبة بـــ 35% وهذا راجع إلى أن المقاولة تحتاج إلى مستوى تعليمي جامعي، حيث أن المقاول بهذا المستوى لا يلقى صعوبات في إنشاء مؤسسته من حيث الإجراءات الإدارية، ومن حيث دراسة جدوى مشروعه، كما أن من شروط إنشاء المؤسسة المصغرة أن يكون المقاول ذو مستوى جامعي. وبالتالي يكون له الحظ في الحصول على التمويل أكثر من أي فئة ذو مستوى أدنى.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم 04: الشهادات المتحصل عليها

البيان	العدد	النسبة
بدون مستوى	02	54.05
ليسانس	9	24.33
مهندس	4	10.82
ماستر	2	5.4
5	2	5.4
المجموع	37	100,0

المصدر: من أعداد الطالب

بناء على مخرجات (*SPSS*)

نلاحظ ان 35 من افراد العينة يحملون شهادات جامعية موزعة بين (ليسانس ، مهندس و ماستر) و هذا ما يبدو متناسق مع تنائج الجدول السابق المستوى التعليمي ، ضف الى ذلك ان المؤسسة الجامعية في الاونة الاخيرة اعطت اهمية بالغة لهذا القطاع من خلال برامجها التدريسية .

الجدول رقم 05: الشكل القانوني للمؤسسة

البيان	العدد	النسبة
مؤسسة فردية	13	35,13
شركة ذات مسؤولية محدودة (***SARL***)	16	27,02
شركة التوصية البسيطة (***SCS***)	0	0
شركة ذات الشخص الوحيد (***EURL***)	3	8,1
شركة الاسهم (***SPA***)	11	29,75
شركة المحاصة	0	0

المصدر: من أعداد الطالب

بناء على مخرجات (*SPSS*)

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

نلاحظ أن المؤسسات الفردية هي أعلى نسبة مقارنة بالشركات الأخرى بـــ 35%، وتأتي في المرتبة الثانية ذات شركات الأسهم بنسبة 29%.

الجدول رقم 06: يمثل توزيع أفراد العينة حسب قطاع النشاط

نشاط القطاع	العدد	النسبة
الفلاحة	3	8,2
الصناعة والتحويل	3	8,2
الخدمات	7	18.93
البناء والأشغال العمومية	7	18.93
الحرف	5	13.51
النقل	2	5.4
الطاقة	10	27.03

المصدر: من أعداد الطالب

بناء على مخرجات (*SPSS*)

نلاحظ أن النشاط الغالب في المقاولاتية في الولاية هو قطاع الطاقة بنسبة 27%، خاصة المتعاملين مع شركة سونلغاز، ويأتي قطاع البناء والخدمات في المرتبة الثانية بنسبة تقريبا 19%، وفي المرتبة الثالثة النشاط الحرفي بنسبة 13,5% خاصة الخياطة وهذا يرجع إلى مشروع الأسرة المنتجة الذي انطلق سنة 2015، والذي لقي نوعا ما نجاحا في الولاية بالمقابل فان قطاعي الصناعة و الفلاحة لا يجدب اليه الكثير من المقاولين الراغبين في الاستثمار في هذا المجال الامر الذي يمكن ارجاعه الى المشاكل العديدة التي يعاني منها قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة و الفلاحة ، في الجزائر خاصة في ضل غياب سياسة واضحة من السلطات تهتم بوضع تسهيلات للمقاولين الذين يقومون بانشاء مؤسسات صناعية ، اما عن قطاع الفلاحة فيرجع الامر الى العزوف عن العمل بهذا القطاع نظرا لطبيعة العمل المتبعة و الشاقة و الظروف المناخية القاسية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم 07: عمر المؤسسة

عمر المؤسسة	العدد	النسبة
من 1 سنة الى 10 سنوات	25	67,56
من 20 سنة الى 30 سنوات	4	10,82
اكثر من 30 سنة	7	18,91

المصدر: من أعداد الطالب

بناء على مخرجات (*SPSS*)

نلاحظ أن المؤسسات المصغرة التي أعمارها من 1 – 10 سنوات هي أعلى نسبة بـــ 67%، وهذا راجع إلى برنامج تشغيل ودعم الشباب الذي انطلقت به الحكومة منذ 10 سنوات، ولقي إقبالا من طرف الشباب

الجدول رقم 08: عدد العمال

البيان	العدد	النسبة
أقل من 10 سنوات	17	45.94
10- 49 سنة	10	27.03
50 – 200	10	27.03
المجموع	37	100

المصدر: من أعداد الطالب

بناء على مخرجات (*SPSS*)

نلاحظ أن المؤسسات التي عمرها أقل من 10 سنوات تشغل عدد كبيرا من العمال بنسبة 46% تقريبا، في حين أن المؤسسات التي عمرها بين 10 -200 فتأخذ نسبة 27%.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم 09: مؤسسة الدعم التي تتعامل معها

مؤسسات الدعم	العدد	النسبة
ANSEJ	41	37.84
ANJEM	5	13.51
CNAC	8	21.62
ANDI	3	8.12
مشتلة مؤسسات	3	8.12
غير مستفيد من الدعم	4	10.81
المجموع	73	100

المصدر: من أعداد الطالب

بناء على مخرجات (*SPSS*)

نلاحظ أن مؤسسة ***ANSEJ*** هي أكبر مؤسسة تمول المشاريع المؤسسات المصغرة بنسبة 38%، في حين تأتي ***CNAC*** المرتبة الثانية في تمويل المشاريع و هذا امر طبيعي بالنظر الى انها تعتبر من اقدم هياكل دعم المقاولاتية في الجزائر اما عن هياكل المرافقة كالحاضنات فالقليل من المقاولين من هو على دراية بوجودها و يمكن تفسير ذلك بحداثة هذه الاجهزة .

الجدول رقم 10: حالة المؤسسة

حالة المؤسسة	العدد	النسبة
المؤسسة موجودة	13	83.78
في طريق الإفلاس	4	10.81
أفلست	2	5.4
المجموع	73	100

المصدر: من أعداد الطالب

بناء على مخرجات (*SPSS*)

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

نلاحظ أن نسبة 84% من العينة يؤكدون على أن مؤسساتهم لا تزال تمارس نشاطها، في حين أن نسبة ضعيفة ممن أكدوا على إفلاس مؤسساتهم والتي بلغت5%، وهذا ربما يرجع إلى سوء إدارة هذه المؤسسات بسبب تدني مستوى تعليم المقيمين عليها

ثانيا: دوافع إنشاء مؤسسة

الجدول رقم 11: الرغبة في الخروج من البطالة

البيان	العدد	النسبة
نعم	29	78,37
لا	8	11,63

المصدر: من أعداد الطالب

بناء على مخرجات (*SPSS*)

نلاحظ أن نسبة 78% من العينة الذين أكدوا على أن سبب إنشاء هذه المؤسسات هو الخروج من البطالة والسير نحو الأفضل.

الجدول رقم 12: هدف الحصول على الربح

البيان	العدد	النسبة
نعم	37	100

المصدر: من أعداد الطالب

بناء على مخرجات (*SPSS*)

نلاحظ أن العينة بأكملها أكدوا على أن الربح هو الهدف الرئيسي، وهذا راجع إلى أن طبيعة القطاع الخاص في الاقتصاد هو الربح إضافة إلى أهداف أخرى كالقضاء على البطالة، المساهمة في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني...

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم 13: الرغبة في الاستقلالية

البيان	العدد	النسبة
نعم	30	81,08
لا	7	18,92
المجموع	37	100

المصدر: من أعداد الطالب

بناء على مخرجات (*SPSS*)

تؤكد غالبية العينة المستجوبة أن من الدوافع الرئيسية لإنشاء المؤسسات هو الاستقلالية والتخلص من التبعية المالية، وذلك بنسبة 81%.

الجدول رقم 14: الرغبة في المقاولة وتحمل المخاطرة

البيان	العدد	النسبة
نعم	20	54.05
لا	17	45.95
المجموع	37	100

المصدر: من أعداد الطالب

بناء على مخرجات (*SPSS*)

نلاحظ أن نصف العينة تقريبا لها رغبة في المقاولة وتحمل المخاطرة، وذلك بنسبة 54%، ونفس الملاحظة بالنسبة للذين نفوا هذا الدافع.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم 15: الاستفادة من الامتيازات التي تمنحها الحكومة

البيان	العدد	النسبة
نعم	03	81.08
لا	7	18.92
المجموع	73	100

المصدر: من أعداد الطالب

بناء على مخرجات (*SPSS*)

نلاحظ أن نسبة 81% أكّدوا على الدافع الأساسي من إنشاء المؤسسة هو الاستفادة من الامتيازات التي تمنحها الحكومة، في حين نفوا نسبة 19% تقريبا على أنه ليس هذا الدافع من إنشاء المؤسسة.

الجدول رقم 16: القدرة على تحمل المسؤولية

البيان	العدد	النسبة
نعم	29	78,37
لا	8	21,63
المجموع	37	100

المصدر: من أعداد الطالب

بناء على مخرجات (*SPSS*)

نلاحظ أن نسبة 78% من العينة أكدوا على قدرتهم لتحمل المسؤولية في إنشاء وتسيير المؤسسة، وهذا راجع على أن معظم العينة المستجوبة هم من فئة الشباب، بحيث تتوفر فيهم القدرة البدنية، والتكوين الأكاديمي الجامعي.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثالثا: العوامل المشجعة في إنجاح المؤسسات المصغرة

الجدول رقم 17: سهولة الحصول على التمويل

البيان	العدد	النسبة
نعم	30	81.08
لا	7	18.92
المجموع	73	100

المصدر: من أعداد الطالب

بناء على مخرجات (*SPSS*)

نلاحظ أن نسبة 81% أكدوا على سهولة الحصول على التمويل، في حين نسبة 19% نفوا هذه الميزة.

الجدول رقم 18: بساطة الإجراءات الإدارية

البيان	العدد	النسبة
نعم	22	59.46
لا	15	40.54
المجموع	37	100

المصدر: من أعداد الطالب

بناء على مخرجات (*SPSS*)

نلاحظ أن نسبة 59% من العينة أجابوا بسهولة وبساطة الإجراءات الإدارية في إنشاء مؤسسة مصغرة، وتقريبا النسبة الأخرى أي 41% نفوا بعدم بساطة الإجراءات الإدارية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم19: النظام الجبائي المشجع

البيان	العدد	النسبة
نعم	72	72.97
لا	10	27.03
المجموع	73	100

المصدر: من أعداد الطالب

بناء على مخرجات (*SPSS*)

نلاحظ أن نسبة 73% أكدوا على وجود نظام جبائي مشجع لإنشاء المؤسسات المصغرة، وهذا ما يؤكده قانون المالية 2017 الذي يتضمن وجود تسهيلات وامتيازات في سياسة دعم وتشغيل الشباب لإنشاء المؤسسات المصغرة.

الجدول رقم20: هيئات دعم ومرافقة إنشاء المؤسسات و حاضنات الإعمال :

	العدد	النسبة
نعم	**18**	**48,64**
لا	**19**	**51,36**

المصدر: من أعداد الطالب

بناء على مخرجات (*SPSS*)

نلاحظ ان 51,5 لم يوافقو على ان خدمات هيئات الدعم و المرافقة مشجعة على انشاء مؤسسات و هذا نظرا لانهم رغبو في الحصول على الدعم و المرافقة و لكنهم لم يتمكنو من ذلك ، الامر الذي يمكن ارجاعه الى الضعف الذي تعاني منه هذه الاجهزة بسبب العدد الكبير من الطلبات و الملفات المودعة على مستواها مما اثر سلبا على قدراتها في تلبية كل تلك الطلبات خاصة في ظل تشدد البنوك في منح القروض مما يعرقل السير الحسن لنشاط هذه الاجهزة .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم21: شخصية المقاول

البيان	العدد	النسبة
نعم	62	70.27
لا	11	29.73
المجموع	73	100

المصدر: من أعداد الطالب

بناء على مخرجات (*SPSS*)

نلاحظ أن نسبة 70% أكدوا على أن من العوامل التي تؤثر على دعم المقاولاتية هي شخصية المقاول.

الجدول رقم22: مستوى تطور المجتمع والنمو الاقتصادي

البيان	العدد	النسبة
نعم	25	67.56
لا	12	32.44
المجموع	37	100

المصدر: من أعداد الطالب

بناء على مخرجات (*SPSS*)

نلاحظ أن نسبة 68% أكدوا على أن مستوى تطور المجتمع والنمو الاقتصادي يؤثر على دعم المقاولاتية في الجزائر.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم23: الثقافة السائدة في المجتمع ومدى تشجيعها للمقاولين

البيان	العدد	النسبة
نعم	22	59.46
لا	15	40.54
المجموع	73	100

المصدر: من أعداد الطالب

بناء على مخرجات (*SPSS*)

نلاحظ أن نسبة 60% أكدوا على أن الثقافة السائدة في المجتمع يشجع المقاولين والمقاولاتية، في حين نسبة 40% نفوا على أن هذا العامل يشجع المقاولين والمقاولاتية

الجدول رقم24: نظام التعليم السائد

البيان	العدد	النسبة
نعم	21	56.75
لا	16	43.25
المجموع	37	100

المصدر: من أعداد الطالب

بناء على مخرجات (*SPSS*)

نلاحظ أن نسبة 57% أكدوا على أن نظام التعليم السائد يؤثر على المقاولين والمقاولاتية، إذ يشجعهما.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

رابعا : دور هيئات دعم ومرافقة إنشاء المؤسسات

الجدول رقم25: النصح، التكوين والمتابعة

البيان	العدد	النسبة
نعم	21	56.75
لا	16	43.25
المجموع	37	100

المصدر: من أعداد الطالب

بناء على مخرجات (*SPSS*)

نلاحظ أن نسبة 57% أكدوا على أن هيئات الدعم والمرافقة لهم دور إيجابي في تدعيم المقاولاتية، من خلال النصح والمتابعة والخدمات المقدمة من طرفهم.

الجدول رقم26: المساعدة في الحصول على التمويل

البيان	العدد	النسبة
نعم	29	78.38
لا	8	21.62
المجموع	37	100

المصدر: من أعداد الطالب

بناء على مخرجات (*SPSS*)

نلاحظ أن نسبة 78% أكدوا على أن هيئات الدعم والمرافقة لهم دور إيجابي في المساعدة للحصول على التمويل.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم27: المساعدة في دراسة جدوى المشروع

البيان	العدد	النسبة
نعم	23	62.16
لا	14	37.84
المجموع	37	100

المصدر: من أعداد الطالب

بناء على مخرجات (*SPSS*)

نلاحظ أن نسبة62% أجابوا بأن هيئات الدعم والمرافقة تساعد في دراسة جدوى المشروع

الجدول رقم28: وضع الشروط والمعايير الواجب توفرها في المقاول

البيان	العدد	النسبة
نعم	21	56.75
لا	16	43.25
المجموع	37	100

المصدر: من أعداد الطالب

بناء على مخرجات (*SPSS*)

نلاحظ أن نسبة 57% أكدوا على أن الشروط والمعايير الواجب توفرها في المقاول هي شروط ملائمة ومناسبة من أجل تشجيع المقاولاتية.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خامسا : مؤشرات وعوامل النجاح لإنشاء المقاولاتية

الجدول رقم29: تحقيق الأهداف المسطرة

البيان	العدد	النسبة
نعم	21	56.75
لا	16	43.25
المجموع	37	100

المصدر: من أعداد الطالب

بناء على مخرجات (*SPSS*)

نلاحظ أن نسبة 56.75 بالمائة أكدوا على تحقيق الأهداف المسطرة في حين أن نسبة 43.25 بالمائة نفوا بعدم تحقيق الأهداف المسطرة.

الجدول رقم30: الالتزام برد الديون

البيان	العدد	النسبة
نعم	20	54.06
لا	17	45.94
المجموع	37	100

المصدر: من أعداد الطالب

بناء على مخرجات (*SPSS*)

نلاحظ أن نسبة 54% أكدوا على التزامهم برد الديون وهذا يدل على ثقتهم بتسيير المؤسسة ونجاحها من أجل الربح والديمومة مما يؤهلها برد الديون الواجب تسديدها.

الجدول رقم31: الالتزام بدفع الرواتب للموظفين في الوقت المحدد

البيان	العدد	النسبة
نعم	24	64,87
لا	13	35,13
100	37	100

المصدر: من أعداد الطالب

بناء على مخرجات (*SPSS*)

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

نلاحظ أن نسبة تقريبا 65% أكدوا على التزامهم بدفع الرواتب للموظفين في الوقت المحدد وهذا يدل على ثقتهم بتسيير المؤسسة، والالتزام بشروط عقد العمل بين الأرباب والعمال، في حين أن نسبة 35% نفوا بعدم التزامهم بدفع الرواتب في الوقت المحدد، وهذا يدل على عدم ثقتهم بتسيير مؤسساتهم، مما يؤثر عليهم سلبا بسمعة المؤسسة التي لا تسدد الرواتب للعمال.

الجدول رقم 32: الحصول على الأرباح

البيان	العدد	النسبة
نعم	13	83.78
لا	6	16.22
100	73	100

المصدر: من أعداد الطالب

بناء على مخرجات (*SPSS*)

نلاحظ أن نسبة 84% من العينة أكدوا على أن هدفهم هو الحصول على الربح، بحيث هذا المعيار هو أحد مبادئ القطاع الخاص.

الجدول رقم 33: توسيع المؤسسة

البيان	العدد	النسبة
نعم	28	75.67
لا	9	24.33
100	37	100

المصدر: من أعداد الطالب

بناء على مخرجات (*SPSS*)

نلاحظ أن نسبة 76% تقريبا أكدوا على أن لهم فكرة في توسيع مؤسساتهم وهذا يدل على نجاحهم من خلال الخطط والإستراتيجيات المبرمجة في نجاح مؤسساتهم. في حين أن نسبة 24% ليس لديهم فكرة في توسيع نشاط مؤسساتهم، وهذا يدل على قصور نظرتهم اتجاه مؤسساتهم.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الجدول رقم 34: التوقف عن نشاط المؤسسة

البيان	العدد	النسبة
نعم	28	75
لا	9	25
100	37	100

المصدر: من أعداد الطالب

بناء على مخرجات (*SPSS*)

وهذه النتائج تبدو متناسقة من الجداول السابقة حيث أن 25 الذين لا يفكرون في توسعة المؤسسة يفكرون في التوقف عن النشاط .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم عرض الدراسة الميؤدانية التي قمنا من خلالها بتحليل أسئلة الاستبيان التي تم تقديمه لعينة من المقاولين في ولاية سعيدة، وذلك من اجل جمع الآراء والبيانات التي قمنا بتحليلها عن طريق برنامج (***SPSS***)، إذ توصلنا من خلاله أن سياسات دعم المقاولاتية لها دور كبير وخاصة في وكالة (***ENSEJ***)، لكن لا تزال في تعثر من خلال الإجراءات البيروقراطية، كما أن ثقافة المقاولاتية لا تزال غائبة عن ذهنية المجتمع الجزائري.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خاتمة عامة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

خاتمة عامة:

تساهم المقاولاتية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، فقد استطاعت أن تلعب دورا هاما على صعيد التشغيل من خلال توفير فرص عمل والمساهمة في الناتج الخام و القيمة المضافة، وعليه فقد قامت الدولة الجزائرية بتوفير وإنشاء العديد من الآليات و الهيئات و البرامج الداعمة لتطوير و ترقية الممارسة المقاولاتية في إطار المؤسسات الصغيرة أبرزها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، صندوق القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة...الخ.

كما لا يمكن أن ننكر أن الإطار المؤسساتي والتشريعي الجزائري عرف تطورا عميقا منذ دخول الدولة في الإصلاحات وعملية التحول نحو اقتصاد السوق .

اختبار صحة الفرضية:

من خلال العديد من النقاط المتحصل عليها في الدراسة الميدانية كسهولة الحصول على التمويل، النظام، والمساعدة في الحصول على التمويل، النصح والتكوين والمتابعة والتي أعطت نسب اكبر على موافقتها ثم قبول الفرضية الموضوعة والتي تؤيد فكرة دور سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر في إنشاء وتنمية المؤسسات المصغرة.

وبالرغم من المؤشرات الايجابية التي تم الحصول عليها في الكثير من نقاط الاستبيان إلى أن نبقى دون المستوى المطلوب مقارنة بدول أخرى فعلى سبيل المثال: من خلال تقارير ممارسة أنشطة الأعمال (2011-2015) نلاحظ أن مؤشر بساطة الإجراءات الإدارية في الجزائر اقل تمييزا بالنسبة للدول المجاورة على سبيل المثال : تونس، المغرب حيث أن عدد الإجراءات الإدارية لتسجيل مؤسسة جديدة في الجزائر تستغرق 13 إجراء أما تونس (10 إجراءات) وفي المغرب (05 إجراءات) أما بالنسبة لمدة معالجة الإجراءات تستغرق (25 يوم بالجزائر) أما في المغرب 12 يوم وفي تونس 11 يوم .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

فعلى الرغم من النقاط الايجابية التي جاءت بهذا الدراسة الميدانية والتي تعكس الجهود والإمكانات الكبيرة التي وضعتها الدولة في خذا الإطار إلا أن هناك بعض النقائص في تطبيق سياسات الدعم بالإضافة إلى تأثيرات المحيط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لهذا على أصحاب اتخاذ القرار إعادة النظر في السياسة المنتهجة لتطوير المقاولاتية ودعمها في الجزائر من خلال:

- إعادة النظر في سياسة هيئات الدعم من خلال حجم الأموال المخصصة، القطاعات المستهدفة، تفعيل عمليات المرافقة والمتابعة بعد الإنشاء في إطار هيئات الدعم وحاضنات الإعمال وتعزيز دورها.
- إعادة النظر في سياسة التمويل و تفعيل فكر التمويل الإسلامي الذي يعتبر توفره عائقا أمام العديد من الشباب.
- تنمية مناخ الأعمال وتخفيف الإجراءات الإدارية في إنشاء المؤسسات.
- توسيع نشر ثقافة المقاولاتية تلك الثقافة التي تتضمن الخصائص الشخصية التي يتميز بها المقاول كالحاجة للثقة بالنفس وتحمل المخاطرة والقدرة على تحمل المسؤولية .

الآفاق المستقبلية:

- محاولة دراسة عينة كبيرة الحجم ومن عدة زوايا لسياسات دعم المقاولاتية.
- دراسة دور المرافقة خلال مختلف مراحل إنشاء مؤسسة.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قائمة المصادر والمراجع

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

1. بلال خلف السكارنة، الريادة وإدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع ،عمان، الأردن، 2008،

2. فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2006،

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Anne- Françoise Lambert, Jean Donnay et autres, Réalisation d'une boite a outils pédagogique qui contribuent au développement de l'esprit d'entreprendre à l'attention des enseignants et étudiants de l'enseignement secondaire, Mai, 2005, Sur le site: www.freefondation.be (25/12/2010)
2. Robert Wtterwulghe, La PME une entreprise humaine, De Boeck Université, Paris, 1998,
3. Mory siomy, développement des compétences des leaders en promotion de la culture entrepreneuriale et de l'entrepreneurship: le cas de rendez vous entrepreneuriat de la francophone, Thèse pour l'obtention de philosophie doctorat (ph.D.), Université Laval, Québec, octobre, 2007,
4. Thierry Verstraete, Entrepreneuriat: modélisation de phénomène, revue de l'entrepreneuriat, vol 1, Nº 1, 2001

القوانين والمراسيم:

1. الجريدة الرسمية، العدد 34، الصادر في:01 جوان 1994،

2. الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادر في 11 سبتمبر 1996،

3. الجريدة الرسمية، العدد 42، المرسوم التنفيذي رقم (98-200)، المؤرخ في:9 جوان 1998، الصادر في 14 جوان 1998،

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

4. الجريدة الرسمية، العدد 84 ،الصادر في 31 ديسمبر 2003،
5. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 13، الصادر بتاريخ 26 فيفري 2003،
6. الجريدة الرسمية، العدد 54 ،مرسوم تنفيذي رقم (03-290) مؤرخ في:6 سبتمبر 2003، المادة 224، الصادر في 10 سبتمبر 2003،
7. الجريدة الرسمية، العدد 3، الصادر في 11 جانفي 2004،
8. الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادر في 25 جانفي 2004،
9. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 04، 2012.
10. الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادر بتاريخ 07 جويلية 2013،
11. الجريدة الرسمية، العدد 35، المرسوم التنفيذي رقم (13-253)، المؤرخ في:02 جويلية 2013، الصادر في 7 جويلية 2013،

المجلات والمتلقيات:

1. حمزة لفقير، تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاولة، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص 38 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة بومرداس، الجزائر،2009 ،
2. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، نشاطات ومهام، النشرية الشهرية للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الجزائر، العدد 32، 30 ديسمبر 2006،
3. حسين رحيم، نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد02 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2003 ،
4. شريف غياط, محمد بوقموم, حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الإبداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-حالة الجزائر-مجلة ابحاث اقتصادية و إدارية , العدد 06, جامعة بسكرة, ديسمبر 2007,
5. خذري توفيق، حسين الطاهر، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: المسارات والمحددات، مداخلة 37 ضمن الملتقى الوطني حول

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، الجزائر، 2013،

6. كمال مرداوي، كمال زموري: الابتكار كعنصر أساسي لنجاح سيرورة المقاولتية في ظل رهانات اقتصاد السوق، مداخلة في الملتقى 40 الوطني حول المقاولتية: التكوين وفرص الأعمال، كلية علوم التسيير والاقتصاد، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، أيام 6-7-8 أفريل 2010،
7. وفاء رايس، دور التكوين في تنمية الحس المقاولاتي، مداخلة ضمن ملتقى حول المقاولاتية التكوين وفرص الأعمال، جامعة بسكرة، 6-7-8 أفريل 2010،.
8. بريبش السعيد، بلغرسة عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات 22 تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17-18 أفريل 2006،
9. عبد الرزاق خليل، نور الدين هناء ، دور حاضنات الأعمال في تمويل المؤسسات الصغيرة و الدول العربية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي:متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،18.17 أفريل 2006، جامعة ورقلة
10. فيشوش حمزة, بن قطاف أحمد, حاضنات الأعمال التقنية كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة المبدعة-دراسة لبعض التجارب العالمية-الملتقى الدولي المقاولتية: التكوين وفرص الأعمال, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة بسكرة, 08/07/06 أفريل 2010.
11. لزهر قواسمية, **سياسات التشغيل**, ملتقي وطني حول دور التشغيل في تنمية الموارد البشرية, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة بسكرة, 13-14 أفريل 2011.

المواقع الإلكترونية:

1. الموقع الإلكتروني: www.ansej.org.dz، تاريخ الإطلاع: 2014/12/10.
2. الموقع الإلكتروني: www.cnac.dz، تاريخ الإطلاع 2014/12/20.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

3. هيثم علي، ماذا تعرف عن حاضنات الأعمال؟www.esyria.sy/edaraa/index.php.fevrie 2012

4. www.isesco.org.ma/arabe/publications.consulté le 12/03/2012

5. www.isesco.org.ma/arabe/publications.consulté le 12/03/2012

6. www.9alam.com/forums/attachment.php?attachmentid=1737&d. consulté le 06/03/2012

7. www.diwanalarab.com/spip.php?article19650. Consulté le 06/03/2012

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

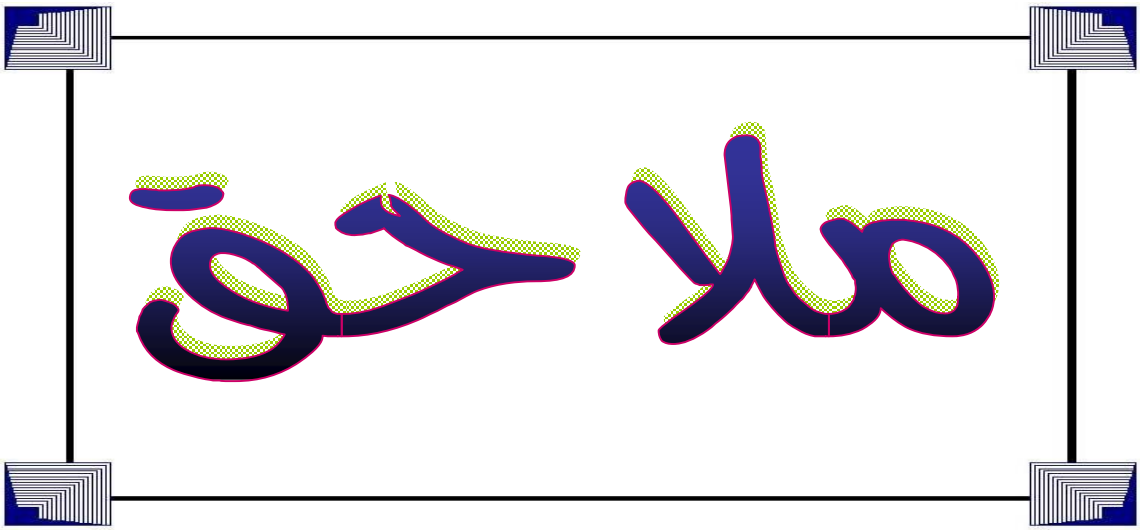

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الملحق رقم (01)

استبيـــــان الدراســـــة الميدانيـــة

كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير
الطالب: مولخلوة أحمد

لي عظيم الشرف أن أقدم لحضرتكم استمارة الاستبيان هذه التي تعد من أبرز تقنيات جمع البيانات في البحث العلمي، وذلك خدمة لدراستي والمعنونة بـ:" **دور سياسات دعم المقاولاتية في إنشاء وتنمية المؤسسات المصغرة- دراسة حالة عينة من ولاية سعيدة-**".

وهذا لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير تخصص إدارة العمليات والإنتاج، من خلال الإجابة على أسئلة الاستبيان بدقة وموضوعية.

ملاحظة: المعلومات الموجودة في الاستمارة سرية ولا تستعمل إلا لغرض البحث العلمي.

- ضع علامة (x) أمام الإجابة المناسبة:

أولا: معلومات حول المقاول

1- الجنس:

ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن:

أقل من (20) سنة ☐ (20-29) ☐ (30-39) ☐
(40-49) ☐ أكثر من (50) سنة ☐

3- المستوى الدراسي:

إبتدائي ☐ أساسي ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

4- الشهادات المتحصل عليها:

.....

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

5- الشكل القانوني للمؤسسة:

مؤسسة فردية ☐ شركة ذات مسؤولية محدودة (***SARL***) ☐

شركة التوصية البسيطة (***SCS***) ☐ شركة ذات الشخص الوحيد (***EURL***) ☐

شركة الأسهم (***S PA***) ☐ شركة المحاصة ☐

6- ما هو قطاع النشاط:

الفلاحة ☐ الصناعة والتحويل ☐ الخدمات ☐ البناء ☐ والأشغال العمومية

الحرف ☐ النقل ☐ الطاقة ☐

7- عمر المؤسسة:.....

8- عدد العمال:

أقل من (10) ☐ (10-49) ☐ (50-200) ☐

9- ما هي مؤسسة الدعم التي تتعامل معها:

ANDI ☐ ***ANSEM*** ☐ ***NSEJ*** ☐ ☐

حاضنة أعمال أو مشتلة مؤسسات ☐ غير مستفيد من دعم الدولة ☐

10- مؤسسة موجودة ☐ ريق الإفلاس ☐ أ ☐ ت

ثانيا: دوافع إنشاء المؤسسة

ما هي دوافع إنشاء مؤسستك؟	نعم	لا
- الرغبة في الخروج من البطالة		
- ربح الأموال		
- الرغبة في الاستقلالية		
- الرغبة في المقاولة وتحمل المخاطرة		
- الاستفادة من الامتيازات التي تمنحها الدولة		
- القدرة على تحمل المسؤولية		

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ثالثا: السياسة الاقتصادية وإنشاء المؤسسات

ما مدى موافقتك على أن العوامل التالية مشجعة في إنجاح المؤسسات المصغرة؟	نعم	لا
- سهولة الحصول على التمويل		
- بساطة الإجراءات الإدارية والضرورية لإنشاء مؤسسة ومدتها		
- النظام الجبائي المشجع		
- هيئات دعم ومرافقة إنشاء المؤسسات وحاضنات الأعمال		
ما هي العوامل الأكثر تأثيرا في رأيك على دعم المقاولاتية وخلق المقاولين في الجزائر؟		
- شخصية المقاول		
- مستوى تطور المجتمع والنمو الاقتصادي		
- الثقافة السائدة في المجتمع ومدى تشجيعها للمقاولين		
- نظام التعليم السائد		

رابعا: دور هيئات دعم ومرافقة إنشاء المؤسسات

ما مدى فعالية الخدمات المقدمة لكم من طرف هيئات الدعم فيما يخص:	نعم	لا
- النصح، التكوين والمتابعة		
- المساعدة في الحصول على التمويل		
- المساعدة في دراسة جدوى المشروع		
- وضع الشروط والمعايير الواجب توفرها في المقاول للحصول على خدمات الدعم والمرافقة لإنشاء المؤسسة		

خامسا: مؤشرات النجاح

إلى أي مدى تتفق مع العوامل التالية:	نعم	لا
- حققت الأهداف المسطرة		
- ألتزم برزنامة ديوني		
- ألتزم في الوقت المحدد بدفع رواتب الموظفين		
- أحصل على الأرباح		
- أفكر في توسيع المؤسسة		
- أفكر في التوقف عن نشاط المؤسسة		

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com